إليك أنت أيها الشعب العربى ، ياحامل راية النضال ضد الظلم والاستعمار .

إليك أنت أيها الشعب المجيد فى كل صقع من دنيا العرب .

إليك أنت أيها الشعب الخالد أقدم هذا البحث .

مقدمة

ان الرأسمالية التى تستند على الربح (Profit) باوسع معانيه كانت لا تتمكن من النظر نظرة شاملة إلى الاقتصاد الذى كانت تعيش فيه لسببين :

الأول : ان الفرد السائر وراء الربح يكتفى بالنظرة الضيقة لما يدور حوله فقط ، كى يكون الفكرة اللازمة لايصاله إلى الربح . أما النظرة إلى أبعد مما حوله ، وأما النظرة الشاملة إلى كيفية سير الأمور فانها لاتعنيه فى قليل أو كثير لانها لاتتعلق بشكل مباشر بعمله وهو يأمل دوماً أن يحقق الربح فى جميع الأحوال التى يمكن ان تطرأ . أضف إلى هذا أن الفرد لو أراد أن يكون الفكرة الشاملة عن اقتصاد بلاده فإنه كان لا يتمكن من ذلك لضعف وسائل زمنه (الأحصاء كان مفقوداً) .

نحن نعلم ان الاقتصاد الرأسمالى القديم كان فردياً يعتمد على جهد الأفراد وهم متفرقون . ولم تكن الشركات معروفة بالشكل الذى هى عليـــه الآن من القوة . فلا الفرد كان باستطاعته لوحده أن يؤثر فى السوق ولا الشركات كانت ، كل واحدة بمفردها ، بمستطيعة أن تؤثر هذا الأثر بسبب ضعفها بالنسبة إلى مجموعة الآخرين . لقد كان للاقتصاد بحق شكل

الهباء المنثور وكان يسمى الاقتصاد الجوهرى (Atomique) وذلك نسبة إلى الجوهر الفرد وإلى صغر هذا الجوهر للدلالة على عجز الوحدات الاقتصادية القديمة فى التأثير كل بمفردها على كلية الاقتصاد . فما الفائدة إذن لكل فرد أو لكل وحدة اقتصـــادية فى ذلك الجيل فى معرفة السير الكلى للأمور مادامت هذه الأمور بعيدة عنها وهى لا تتمكن من التأثير فيها ؟ وهل اتجاه الأمور بشكل سيء بالنسبة إلى الآخرين يدفع طالب الربح إذا تمكن من التأثير إلى أن يتنازل عن ربحه حباً فى المصلحة العامة ؟ أن المجتمع الرأسمالى يستند على الربح وهو لا يعيش مستقراً فى مدينة أفلاطون الفاضلة .

الثانى : أن الرأسمالية بما تجره من شقاء وويلات على ملايين الملايين من شعوبها وشعوب غيرها الرازحة تحت استعمارها أو نفوذها كانت ولا زالت بحاجة إلى فلسفة ملائمة تبرر بها سبب وجودها بهذا الشكل . أو بالأحرى لابد لها من فلسفة تبين بها أن شكلها ليس هو الذى يسبب الشقاء للناس وأن تفتش عن أسباب هذا الشقاء فى كل مكان إلا الاقتصاد الرأسمالى .

والطريقة الملائمة هى عدم ربط الأمور بعضها إلى بعض وتجزئتها . أما ربط الأمور والنظرة الشاملة فانها تبين الأسباب بشكل أوضح وتدل على السبب فينهار كل ما يقوله أدباء النظام

الرأسمالى وفلاسفته فى الفضائل الرأسمالية وفى أسباب الشقاء التى هى برأيهم كل شىء إلا هذا النظام . لقد قامت المدارس وانقسم الناس شيعاً واختلفوا فى تعريف كل شىء وابسط شىء إلا أنهم لم يختلفوا (فلاسفتهم وعلماؤهم) فى حكمة أن ليس بالامكان أحسن مما كان وأن على الناس أن يصبروا فى الشقاء مادامو اهم فى النعيم . ولم يختلفوا أبداً فى ملائمة تضييع الأمور بالتجزىء .

إلا أن التقدم العلمى وازدياد رفاه الناس وتنبههم وقيام الشركات والاتحادات والكارتيلات الجبارة المؤثرة ثم قيام نظام اشتراكى تكاد الدولة تضع فيه الاقتصاد من أوله إلى أخره بالتخطيط وتنفيذ التخطيط كل هذا جعل الأمور تتغير . وفرض الانتباه إلى العلاقات الكلية بين مختلف أجزاء الاقتصاد الواحد ، وبينه وبين الاقتصاد العالمى . إن الناس لم يعودوا يصدقون كثيراً ما قيل فى فضائل الرأسمالية من أدب ضخم (فى الواقع لم يصدقوا أبداً) . وهم الآن ليسوا على درجة من الجهل تمنع عنهم رؤية تعلق الأمور بعضها ببعض . فلم تعد هنالك من فائدة فى تضييع الوقت فى محاولات تجزئة الأمور . كما أن ملوك الاقتصاد فى الكارتيلات والتروستات والمؤسسات الضخمة أصبحوا بحاجة إلى المزيد من المعرفة عن دقائق كل الأمور الأقتصادية التى تجرى فى الاقتصاد الذى يعيشون فيه لامتداد حجمهم إلى مسافات

الفريق عفيف البزري

الرأسمالية

بوجهيها المالي والاقتصادي

مطبعة كوستاتسوماس وشركاه
٩ شارع وفد الحرية بوعلي - الطاهر تليفون ٢٨١٨٨

بعيدة فى هذا الاقتصاد . فهم يتأثرون بكل ما يجرى فيه وبأمكانهم أن يؤثروا فيه (لصالحهم طبعاً) . وأخيرا فان فنى التخطيط والاحصاء تقدما تقدماً يسمح بالحصول على هذه المعلومات وباستعمالها بغية توجيه الأحوال الاقتصادية فى اتجاه ملائم لهذه المؤسسات .

إلا أن الفكر لا يجب ان يذهب بنا إلى أن موجهى الاقتصاد الرأسمالى يتعاطون التخطيط الاقتصادى كما هو معرف فنياً . وشرح هذا يطول . إلا انه بامكاننا أن نقول أن ما يستعمله هؤلاء من خطط مشـــاريع ، وبرامج تصنيع أو تجارة ، وابحاث التنبؤ عن المستقبل الاقتصادى (Conjoncture) بعيد كل البعد عن التخطيط إذ لا يزال رائد الجميع هنا الربح الرأسمالى الذى لا يلتفت إلى التقدم الاقتصادى العام بمقدار ما يلتفت إلى ما يمكن أن يحققه من ربح حتى لو كان هذا الربح على حساب مجمل الاقتصاد . فخطة الرأسمالى ومشاريعه وبرامجه تهدف دوماً إلى تسيير العمل فى الاقتصاد الرأسمالى والتأثير فى هذا الاقتصاد (ان امكن) فى سبيل الحصول على الربح . أما ابحـــاث التنبؤات فهى لتنبيه أصحاب الأعمال على ما يمكن أن يقع فى المستقبل ليأخذوا حذرهم . بينما يهدف التخطيط بناء الاقتصاد بكامله والسير به قدماً نحو رفاهية الجميع وزيادة هذه الرفاهية بصورة دائمة .

بعد هذا لابد إذن من نظرة شاملة للأمور الاقتصادية وبالتالى لا بد من تعاريف شاملة أيضاً . وقد خطر ببالى أن اناقش العلاقة القائمة بين ما يسميه الاقتصاديون القطاع المالى وبين بقية القطاعات الاقتصادية . وقد قادتنى المناقشة إلى أن أرى أن المال يشكل وجهاً من وجهين للحالة الاقتصادية فى اقتصـــــاد معين . وأن الوجه الآخر لهذا الجسم هو الوجه الاقتصادى البحت (النشاط الاقتصادى المؤدى إلى البضاعة عن طريق الصنع) .

ولكى أسهل المناقشة على نفسى رحت أفتش عن علاقة اقتصادية موضوعة بشكل رياضى . فوجدت أن علاقة فيشر تصلح لهذه الغاية فاخذتها ورحت استعرض القيم التى تدخل فيها واستعرض كيفية نشوء هذه القيم وكيفية تغيرها وذلك للتذكير بمجمل القطاعات الاقتصادية التى تتناولها هذه العلاقة والتى بمجموعها يؤلف مجمل الاقتصـــاد . وهكذا ، حتى انتهى بى المطاف إلى الحجمين : المالى والاقتصادى . ومن تفاعل الحجمين بانطباقهما على بعضهما البعض ظهرت لى الحالات الاقتصادية وكيفية ترابطها بعضها ببعض . وأخيراً ربطت هذه الحالات بالحالة المثلى لاقتصاد بلد ما وهى الحالة التى تستعمل فيها كل أمكانيات البلد الاقتصادية حتى لا يبقى عاطل واحد ولا آلة واحدة بدون عمل وانتاج . وبسياق المناقشة رأيت التأثير

الحاسم لهذه الحالات فى وصف الحالة الاجتماعية فى بلد من البلدان .وظهر لى بوضوح كامل أثناء دراسة الحالات وتغيرها تعريف الحجم المالى والحجم الاقتصادى فرأيت انهما يؤلفان وجهين متناقضين ينشأ عن تناقضهما الجسم البضاعى الموزع بكيفية معينة فى المجتمع .

هذا وانى عند ما سهلت على نفسى المناقشة بأخذ علاقة اقتصادية موضوعة بشكل رياضى قد أكون صعبت الأمر على بعض القراء ونفرت البعض الآخر ممن لا تستهويهم الرموز والمعادلات وانى أتقدم إلى أولئك وهؤلاء بالمعذرة وأرجو منهم قليلا من الاناة والصبر لأن البحث فى مجمله بسيط وهو يتناول أكثر الناس ولأننى بذلت غاية الجهد فى عرضه بأبسط صورة .

هذا وانى أذكر هنا بمعانى بعض الرموز الرياضية المستعملة فى هذا البحث لأسهل على القارىء متابعته :

ـــ عندما يكون لدينا كمية غير محددة تماما فان بامكاننا أن نرمز اليها باحد حروف الأبجدية فنقول مثـــلا عن عدد غير محدد من الخراف أنه يساوى / ب / خروفا . وهذا الرمز يشبه الاسم الذى يميز الشخص عن غيره . فعندما يكون لدينا مجموعتان من الخراف غير محددتين فاننا نسمى مثلا الواحدة (ب) والثانية (ح) .

وحروف الأبجدية قليلة لا تكفى لكل التسميات التى يمكن أن تعترض البحث . لذلك نستعمل طريقة مضاعفتها بواسطة الاعداد أو الحروف . فمثلا نقول (ب$_{1}$ ، ب$_{2}$ ، ب$_{3}$ الخ ..) لنتمكن من استعمال الحرف (ب) لأكثر من اسم وذلك عندما تكثر الأشياء التى نريد تسميتها . وانه من البديهى أن (ب$_{1}$) هو غير (ب$_{2}$) الخ.. كذلك نستعمل الحروف لمضاعفة الابجدية فقول مثلا (ل$_{ط}$) و(ل$_{ح}$) كى يدل كل من هذين الرمزين على شىء يختلف عن الآخر .

— عندما نكتب متوالية مثل :

ل$_{1}$ ، ل$_{2}$ ، ل$_{3}$ ، .... ، ل$_{ن}$

فان هـــذا يمكننا من الاشارة بكل حرف من حروف المتوالية إلى شىء أو كمية تختلف عن الأشياء أو الكميات التى ترمز إليها بقية رموز المتوالية . وعدد هذه الأشياء يكون طبعا بعدد حروف المتوالية والنقاط تذكرنا بالحروف / ل / التى ليس من فائدة من ذكرها وهى كثيرة . أما الحرف / ن / فانه يدل على العدد الذى ضاعفنا به الحرف / ل / فهو مثلا / ٥٠ / أو / ١٠٠ / أو أكثر أو أقل أو بينهما . ومعنى هذا أن لدينا عدداً من اللامات يساوى (ن) .

— ان الاشارة / = / تعنى المساواة فمثلا عندما نضع :

ب = ل

نعنى أن / ب / تساوى / ل /

ـ ان الاشارة / > / الرأس نحو اليسار تعنى أكبر وعند ما نضع :

ب / > / ل

نعنى أن الكمية / ب / أكبر من الكمية / ل /

ـ ان الاشارة / < / الرأس نحو اليمين تعنى أصغر .

ـ ان الاشارة / + / تعنى الجمع فعندما تضع :

ب + ل

نعنى ان علينا ان نجمع الكمية / ل / الى الكمية / ب / . وعندما نضع :

ب + ل + ن

نعنى أن علينا أن نجمع الكميات الثلاث إلى بعضها البعض وهكذا دواليك .

ـ عندما نضع :

ب + ل + ن = هـ

نعنى أن المجموع فى الطرف الاول وهو / ب+ل+ن / يساوى الحرف فى الطرف الثانى وهو / هـ / .

كذلك : ب + ل + ن = هـ + و + ى

يعنى ان المجموع فى الطرف الأول يساوى المجموع فى الطرف الثانى .

ـــ ان وضع حرفين بجانب بعضهما يعنى الضرب فمثلا عندما نضع

ب ل

فان علينا أن نضرب / ب / فى / ل /

هذا كل ما ورد فى هذا البحث من استعمالات رياضية مع بعض البراهين التى لا يصعب ادراكها أبداً.

علاقة فيشر

ليكن / ب / حجم المبادلات التجارية (Transaction) التى جرت ضمن اقتصادمعين فى فترة زمنية معينة . ولنفرض أن السعر الوسطى لهذه المبادلات هو / ر / ولتكن / ع / كمية العملة العادية (ورق ومعدن) المتداولة فى هذه الفترة و / عَ / حجم الودائع فى المصارف أو بعبارة أدق كمية العملة المدونة التى أمكن للمصارف استعمالها استناداً إلى حجم الودائع فى تلك الفترة (Monnaie scripturale) ولتكن /س/ السرعه الوسطية لتداول العملة العادية و / سَ / السرعة الوسطية لتداول العملة المدونة . فتكون علاقة فيشر :

$$ع\ س + عَ\ سَ = ر\ ب$$

ان هذه العلاقة تبين بشكل عددى أن كتلة العملة المتداولة فى فترة ما تساوى مجموع أسعار المبادلات فى تلك الفترة وذلك بعد أن نأخذ فى الحسبان سرعة تداول العملة .

ان التحول (variation) فى علاقة رياضية مجردة هو

تحول مجرد تابع لفرضيات الرياضى . أما فى علاقة اقتصادية كعلاقة فيشر ، فان تحول الكميات (كمية العملة ، السعر ، عدد المبادلات) هو بالبداهة غير مجرد ويخضع لعوامل الاقتصاد الذى يجرى ضمنه هذا التحول . ولا يمكن للباحث أن يضع فرضيات مجردة لاصلة لها بالواقع . لذلك تختلف نتائج مناقشة العلاقات الاقتصادية باختلاف المجتمع الاقتصادى الذى نطبق عليه هذه العلاقات لأن ردود فعل المجتمع الاقتصادى عند حدوث تغير فى قطاع من قطاعاته تتعلق بحالة هذا المجتمع وبظرفه وتتغير ردود الفعل هذه عند تغير الحالة والظرف أو عند تغير المجتمع . لكن هذا لايمنعنا من أن نضع أنفسنا فى حالة عامة لمناقشة علاقة اقتصادية كأن ندرس مثلا تأثير تغير كتلة العملة المتداولة على تغير الأسعار فى الاقتصاد الرأسمالى على أن يبقى فى الذهن دوماً أن التأثير يتغير بتغير الحالة الخاصة ضمن الاطار الرأسمالى فلا تكون مثلا نتائج زيادة العملة المتداولة واحدة فى عدد من البلدان الرأسمالية وذلك لأن لكل بلد بناءه الاقتصادى الخاص به وبامكانياته المادية .

لنفرض اذن أننا فى الاقتصاد الرأسمالى الذى يرتكز بشكل أساسى على فكرة تحقيق الربح ، ولنناقش علاقة فيشر ضمن هذا الاقتصاد فنبدأ بتحليل مختصر لكل قيمة تدخل هذه العلاقة .

١ ـ الكمية / ع / العملة العينية

ان تعريف العملة يختلف باختلاف المدرسة الاقتصادية واختلاف وجهات النظر الاجتماعية . لكن الذى لايختلف عليه اثنان هو انها تشكل مادة تمكن كل انسان من سد حاجاته فى الأسواق التجارية وانها فى العـــالم الرأسمالى إذا تجاوزت كميتها نسبة معينة لدى فرد من الأفراد اعطت هذا الفرد مركزاً اقتصادياً يزداد خطره بازدياد كميتها . لذلك كانت العملة مطلوبة من الناس جميعاً أكثر مما تطلب أى سلعة فهى قيمة صرفة جاهزة لأى عملية استبدال مع أى سلعة فى السوق فى كل لحظة . أما الخدمات والسلع المعروضـــة فى السوق فان استبدالها بالعملة أو بغيرها من السلع لايتم بذات البساطة ولا بنفس السهولة فهى لذلك لها قيم ناقصة بمقدار العمل اللازم والوقت الكافى لبيعها ولاتتم قيمها إلا عند بيعها (وإلا ماذا يصنع التاجر بكل مافى مخزنه من سلع إذا لم تنفق ؟) كذلك لايختلف أحد على أن قيمة العملة غير ثابتة فلا يمكن إذن أن نعرفها بأنها مقياس للقيم . فهى تشبه السلع فى اتباعها حركات الصعود والهبوط فى الأسواق .

إن فى جملة مايخطر فى الذهن أن نقول أن العملة تؤلف سلعة مجردة لها قيمة معينة فى فترة زمنية محـــددة . والتجريد يكون طبعاً باسقاط جميع الصفات الفيزيائية للشيء حتى لايبقى

منه إلا قيمته . فمثلا عندما نعطى ثلاث خراف وثوران وبعير فانه لا يمكننا مقارنتها بعضها إلى بعض إلا إذا جردناها وقلنا أن قيمة الثور الواحد هى ثلاثة خراف والبعير خمسة . فيمكننا عندئذ أن نقول أن قيمتها جميعا أربعة عشر خروفاً . وهذه ليست خراف بالمعنى المألوف بل هى قيمة قياسية فى زمن محدد . اننا سنرى فيما يلى من البحث مقدار انطباق هذا التعريف للعملة على الواقع . كما أننـــا سنفرض دوماً أن العملة غير مستبدلة (Inconvertible) .

وأخيراً ان مقدار النقد الذى يمتلكه الناس فى اقتصاد ما وفى فترة زمنية معينة يشكل حجما محدداً لا يتغير إلا باصدار من الدولة وهذا الحجم يتكيف مع العمليات الاقتصادية بواسطة سرعة تداوله فيتسع لذلك كيفياً أو يضمر تبعاً لحاجة السوق . أما من حيث الكم فانه يبقى ثابتا فلا تزداد كمية النقد تلقائيا وبسبب الحركة التجارية . هذا وان مجموع النقد يتوزع على العموم بين ثلاثة قطاعات :

ـــ قطاع التداول العينى حيث يجرى فيه الشراء بالعملة عينا.

ـــ قطاع الودائع حيث يضع الناس قسما من نقدهم فى المصارف لقاء فائدة معينة وفى هذه الحالة يتمكن المصرف من استعمال الودائع فى عمليات تجارية أو استثمارية .

ـ قطاع الاكتناز (Thesaurisation) حيث يجمد بعض الناس نقودهم فى خزائنهم الخاصة أو فى خزائن معدة لذلك فى المصارف . وفى هذه الحالة لا يستفاد شيئا من هذه النقود إذ لا يستعملها أصحابها ولا يسمحون للمصارف باستعمالها بل هى مخبأة فى اليوم الأبيض لليوم الأسود . وهنا لابد من الاشارة إلى أن الاكتناز كثيراً ما يحدث بشراء الذهب بشكل حلى أو عملات أو بشراء التحف والأشياء الثمينة . وفى هذه الحالة لا تعتبر هذه القيم عملة تزيد فى كتلة النقد المبين فى الحد الأول من علاقة فيشر بل هى سلع يتم شراؤها كما يتم شراء أى سلعة أخرى .

هذا وأن تغير حجم النقد العينى يكون بانتقاله بين هذه القطاعات الثلاث .

٢ ـ الكمية / ع / العملة المدونة

ان العملة المدونة تنشأ كلما حدث تبادل تجارى لا يصحبه دفع بالنقد العينى . هنا قد يعطى شارى السلعة أو الخدمة شيكا لأمر البائع على مصرف قد أودع فيه ماله ، أو يعطى سنداً لأجل ، أو يقيد لحساب البائع فى قيوده مايعادل استحقاقه الناشىء عن الصفقة فى الحالة التى يكون فيها بين الاثنين حساباً جارياً . أو يقدم أى شكل من أشكال الوعود بالدفع خطيا كان أم

شفهياً ، أو أن البائع لقاء مستندات معينة يحول بالقيمة على الشارى بواسطة مؤسسة أو مصرف أو متجر أو أى شخص .

ان السبب فى نشأة العملة المدونه يرجع الى ان حجم النقد العادى لا ينطبق بمرونة كافية على حجم المبادلات التجارية التى يمكن أن تحدث فى فترة زمنية . فالانسان بطبعه لا يحب حمل المبالغ الكبيرة والتنقل بها لأنها تشكل عبئا أو تكون معرضة للسلب والضياع ، فالورق وان خفف من ثقل النقود إلا أن التقدم المادى فى العالم خلق ثروات وقيما ضخمة يعجز الورق عن تخفيف ثقلها . أضف الى هذا ان شكل التبادل أصبح من التعقيد بحيث لا يسمح فى كثير من الأحيان باستعمال النقد العينى فكثير من الصفقات تحدث بالمراسلة أو التحويل وكثيرون يملكون الوضع الاقتصادى الذى يسمح لهم بمزاولة الأعمال الاقتصادية إلا أنهم لا يملكون حجما من النقد قيمته تساوى قيمة حجم أعمالهم وأكثر الخدمات لا تدفع قيمتها إلا فى نهاية أجل (آخر الأسبوع أو الشهر أو السنة) . والعمل الناشىء عن الخدمة يسجل أولا بأول لحساب مقدمى الخدمات فى قيود المستفيدين منها حتى يوم الدفع . كل هذا سبب ظهور بيوتات مالية كالمصارف مهمتها التوسط لتسهيل تداول العملة كما سبب نشوء دفاتر ومحاسبات لحفظ حقوق أصحاب السلع والخدمات وتسديدها بشكل من الأشكال .

لنأخذ الآن بشيء من التفصيل كيفية نشوء العملة المدونة. يضع كثير ممن يملكون المال أموالهم فى المصارف. أن المودع يتلقى كتاباً من مصرفه يشعره بأن ما أودعه قد سجل فى حسابه على قيود المصرف، كما يستلم دفـــتر شيكات وإذا شاء دفتر حوالات. ومن المعلوم أن هذا المودع يتمكن من شراء ما يشاء من السلع والخدمات ومن دفع أثمانها بواسطة شيكات على مصرفه على أن لا يتجاوز مبدئياً فى كل هذه الصفقات مبلغ رصيده (قلنا مبدئياً لأن المصارف تفتح اعتمادات تتجاوز مقدار الرصيد فى كثير من الحالات). كما أن المودع يتمكن عند ما يكون بائعاً لخدمة أو سلعة أن يحول مصرفه بواسطة ورقة الحوالة على شارى سلعته أو خدماته ان لم يدفع هذا الأخير له وان قبل الحوالة عليه فيضيف المصرف على حسابه مقدار الحوالة كما يقوم هذا المصرف بتحصيل الحوالة من الشارى (المحول عليه) بطريقة من الطرق المالية، هذا وان المستفيد من شيك يتمكن من استعماله فى صفقة أخرى فيحوله إلى شخص ثالث بتظهيره (يكتب على ظهره العبارة التالية: يدفع لأمر السيد ...) وبذلك يتمكن الشخص الثالث من الاستفادة منه بقبضه من المصرف المذكور آنفاً أو من أى مصرف آخر. كما أن كاتب الحوالة يتمكن من استعمال الحوالة لتسديد حساب لشخص ثالث يقوم بتحصيل المبلغ من

المحول عليه بطريقة من الطرق المالية . وفى كل هذه الحالات نجد أن عملة من نوع جديد قد ظهرت وتعارف عليها الناس وقبلوها بكفالة المصارف المصدرة لدفاتر الشيكات ودفاتر الحوالات . إن هذه العملة هى العملة المدونة . هذا ولو أن المصارف لا تستعمل الودائع أبداً إلا لأمر أصحابها فان العملة المدونة الناشئة عن هذه الودائع لا يمكن أن تزيد عن مقدار الودائع (أى أن قيمة حجمها لا يمكن أن تتجاوز قيمة الودائع) . والسبب واضح : فالمصارف تحتفظ بمال المودعين فلا تمسه إلا بأمرهم وهؤلاء لا يتمكنون من التحويل على المصارف بواسطة الشيكات إلا فى حدود ما أودعوه فيها فلا يمكن إذن أن يتجاوز مجموع كل ما يكتب من شيكات فى أى برهة زمنية مجموع ما فى المصارف من ودائع . وفى هذه الحالة لو أتى كل المودعين فى ساعة واحدة وتقدموا إلى المصارف مطالبين بأموالهم لتمكنت هذه المصارف من تلبيتهم فوراً . فالودائع هنا تشبه ما كان يدعى بالغطاء المعدنى للعملة بتجاوز الغطاء فى إصدارها وهى مجبرة على الأحتفاظ بهذا الغطاء وأن لا تمسه .

إلا أن المصارف تستعمل الودائع فى المعاملات التجارية وتستعملها فى الاستثمار للآجال القصيرة (بل والطويلة فى كثير من الأحيان) . وهى هنا تعتمد على أن كل الناس لن يأتوا

معاً ليطالبوا بودائعهم وإذا طالب أحدهم بكل ما يستحقه فان آخر يأتى ويودع من جديد فلا تنفذ الودائع أبداً وكل طلب يمكن تلبيته من خزانة المصرف التى لا يمكن أن تفرغ فى الأحوال العادية . فى كل مصرف إذن خزانة تحتوى على مقدار من النقد العينى يساوى جزءاً من مجموع استحقاقات المودعين (والجزء الآخر المكمل استعمله المصرف فى أعماله) ودفاتر مدون فيها استحقاق كل مودع . والعملية تتلخص فى أنه عند ما يتقدم حامل شيك إلى المصرف أجيبت رغبته باعطائه من نقود الخزانة أو بتسجيل قيمة شيك فى حسابه ان كان له حساب وبأعطائه كتاباً يشير إلى هذا التسجيل . لكن لو صدف وتقدم جميع المودعين وطالبوا بودائعهم من جميع المصارف فان هذه تعجز عن تلبيتهم وعلى المودعين أن ينتظروا الآجال التى وظفت فيها المصارف أموالهم .

أن الذى ينشأ عن هذا الوضع يمكن شرحه بالمثل التالى : ليكن مجموع الودائع فى جميع المصارف وفى لحظة معينة مائة مليون جنيه ولنفرض أن المصارف قد وظفت حتى هـذه اللحظة مبلغ ستين مليوناً فيكون ما بقى من الودائع فى خزانات المصارف فى اللحظة المذكورة أربعون مليوناً من الجنيهات . لنفرض الآن فرضين ممكنين :

١ — أن المودعين استعملوا حتى هذه اللحظة بشكل

شيكات مبالغ مدونة تساوى على الأكثر المبلغ الباقى وهو أربعون مليوناً . أى استعملوا مثلا ثلاثين أو خمسة وثلاثين أو على الأكثر أربعين مليوناً فى هذه الحالة يكون هنالك غطاء حقيقى من العملة لكل شيك مستعمل .

٢ — إن المودعين استعملوا حتى هذه اللحظة بشكل شيكات مبالغ مدونة تزيد عن المبلغ الباقى وهو أربعون مليوناً من الجنيهات . أى استعملوا مثلا ستين مليوناً . فى هذه الحالة لايكون للعملة المدونة غطاء من العملة العينية . فعشرون مليوناً من الجنيهات لا يمكن أن تسدد فى هذه اللحظة المشار اليها آنفاً وعلى مستحقيها إن طالبوا بها أن ينتظروا المصارف كى تحصل على الأموال الموظفة فى الآجال المتفق عليها . وهذه تشبه حالة العملة العادية عندما تعرف بأنها سندات تجارية لاتحتاج إلى غطاء ذهبى يساويها والمهم هنا : أنه ظهرت عشرون مليوناً من الجنيهات وهى تشكل أثمان سلع وخدمات لم تدفع عيناً ، إلا أن أصحاب السلع والخدمات سلموا سلعهم وقاموا بخدماتهم والذين أعطوا شيكا يملكون رصيداً فى المصرف ؟ فأين ذهبت هذه الملايين العشرين ؟ إنها سجلت على قيود المصارف وكأن هذه قد أصدرتها عملة بشكل شيكات وكتب تشعر أصحاب الاستحقاق بأنه قد سجل لحسابهم مبالغهم التى يستحقونها . وهذه هى العملة المدونة : بجيبى دفتر شيكات

وكتاب يشعرنى بأننى أملك مبلغاً مدوناً فى دفاتر المصرف ، فإن ذهبت مع كل الناس المودعين وطالبت باستحقاقى لا أتمكن من الحصول على مبلغى ، لكن حقى مدون فى دفاتر المصرف ، وعلى أن لا أذهب مع كل المودعين فى لحظة واحدة كى أتمكن من الحصول على هذا الحق إذا شئت ، والأفضل أن أترك الأمور على طبيعتها فلا أسحب المبلغ كله دون حاجة حقيقية اليه

من الفرضين السابقين نحتفظ بالثانى لأن الأول غير حتمى إذ لاتجبر المصارف على عدم توظيف الودائع ، كما لا يحد من إمكانية أصحاب الودائع بإعطاء شيكات حتى تصل قيمتها إلى قيمة ما أودعوه فى المصارف . ومع القيود القانونية بإجبار المصارف على الاحتفاظ دوماً بنسبة مئوية من الودائع حاضرة لأمر المودعين فإن الحالة الثانية تبقى عامة ما دامت ممكنة ومسموحاً بها والحالة الأولى ماهى إلا حالة خاصة وقد سقناها للايضاح فقط . أضف إلى أن الناس راضون بهذا الوضع ما داموا يتناولون فائدة معينة عن أموالهم .

* * *

ثم إن هنالك عمليات أخرى يمكن أن تولد عملة مدونة ولها قوة الشيكات الآنفة الذكر ، كعملية خصم السندات (Escompte) والتحويل (Virement) التى مر ذكرها . والخصم جدير بالملاحظة لأنها تولد عملة لاتستند إلى أى نقد . فكما هو معلوم أن تاجراً أو صناعياً أو أى شخص مضمون

يوقع سنداً لآخر لقاء سلعة أو أتعاب أداها الشخص الثانى فإن هذا الأخير يتمكن من صرف السند قبل أجله فى مصرف من المصارف لقاء أجر معين للمصرف . وعند الاستحقاق يقوم المصرف بتحصيل المبلغ من الشخص الأول . هنا نتساءل عما جرى تماما فى هذه العملية ؟ إن صفقة تمت بين شخصين أعطى المشترى منهما سنداً عوضاً عن العملة ثم أن المصرف حول السند إلى عملة عادية أو مدونة . وأكثر من هذا لأن حامل السند يتمكن بموافقة المستدين استعمال السند بالذات كعملة لدى شخص ثالث أو أن المصرف يستعمله كغطاء لعملياته المصرفية أو كعملة لدى مصرف آخر . وفى كل هذه الحالات اختفى كل أثر للغطاء المادى ولم يبق لهذه العملة إلا الغطاء المعنوى وهو قيمة الشخص موقع السند . وهذا يشبه تماماً العملة العينية الغير مستبدلة (Inconvertible) التى تستند إلى مجمل قيمة الاقتصاد فى الدولة صاحبة العملة .

كذلك العمال والموظفون ، إنهم يقدمون كل يوم أعمالا وخدمات ولا يتقاضون عليها آخر اليوم إلا تسجيل يومهم فى سجل خاص (سجل الدوام مثلا) إن هذا التسجيل هو الأجر اليومى . كذلك الحسابات الجارية بين المؤسسات التى لا يكون فيها دفع عملة إلا فى التصفيات النهائية . فالكتب المتبادلة والقيود فى الجهتين تشكل العملة المدونة .

وبالاختصار عندما كان الإنسان بدائياً وفقيراً كان يتمكن من الحصول على حاجاته البسيطة والبدائية بالمبادلة : ثور بثلاثة خراف ، وقوس بدجاجة . وعندما تقدم وازدادت ثروته فزادت حاجاته أصبح لا غنى له عن العملة تساعده على حل مبادلاته التى أصبحت أكثر تعقداً وبازدياد الثروة وتضخمها أصبح الورق ثقيلا أيضاً فأخذ الإنسان يستعمل الأرقام فى سجلات توضع فى مؤسسات مضمونة . وفى كل هذا تسير حركة السوق من البساطة البدائية إلى التعقد الكلى لهذا العصر مما يجعل استحالة انطباق أى حجم لأى عملة على حجم مجمل العمليات الإقتصادية فى بلد متقدم فتنتج لذلك مختلف أشكال الدفع التى تنحصر بالشكلين السابقين للعملة : العينية والمدونة .

ثم إن هنالك تيارين متعاكسين بين الكتلتين (ع ، عَ) كتلة العملة العينية وكتلة العملة المدونة . فكثيراً من الشيكات تتحول كلها أو جزء من بعضها إلى عملة عادية ، كما أن كثيراً من الناس يودعون عملتهم العينية المصارف ويستعملونها كعملة مدونة . وليس هنالك من قانون أو علاقة تحد أو تنظم هذا التحول المتقابل إلا القانون الطبيعى الحر (liberalisme) أو قانون الاحتمالات فى ظرف عام غير معين كل التعيين . وهو مايشبه إلى حد بعيد التفاعلات الكيمائية العضوية ضمن شروط الحرارة والضغط الطبيعيين المتغيرين ضمن حدودهما الطبيعية

فى الإقليم الذى تجرى فيه هذه التفاعلات وضمن شروط نسب الأجسام العضوية المتفاعلة من حيث الكمية وشروط تماسها بعضها مع بعض . فالحالة الاقتصادية العامة لمجتمع وظروفه المادية والظروف المادية للمصارف وشبكة انتشارها وسير أعمالها كل ذلك يؤثر فى شدة هذين التيارين كل على حدة كما تحدد نسبة شدة الواحد إلى شدة الآخر . إلا أنه فى فترة زمنية اعتيادية وفى أحوال اعتيادية يمكن أن نعتبر أن كلا من كتلة العملة العينية وكتلة الودائع تبقى ثابتة طيلة الفترة إن كانت هذه قصيرة نسبياً .

وأخيراً أن مايجدر ملاحظته فى هذه العملة هى صفتها الأساسية بحدوثها تلقائيا وعلى حسب الحاجة ومتطلبات ظرف التبادل الذى ألزم حدوثها . فحجمها الكلى ينتفخ ويضمر على حسب ظروف الاقتصاد ، والتغير هنا فى الحجم يكون كمياً لا كيفياً على عكس حجم النقد العينى الكلى الموجود بحوزة المجتمع فى الظرف المعنى الذى لا يتغير إلا كيفيا (ان لم تغيره الدولة باصدار جديد أو سحب فئة من التداول) وذلك بتغير سرعته ليستجيب الى متطلبات السوق . كما أن العملة المدونة تزداد كيفيا بازدياد سرعتها .

٣ ــ الكمية / س / سرعة تداول العملة / ع /

إن ما يقصد بالسرعة هنا لا ينطبق على ما اعتاد الفيزيائيون على اطلاقه على مقدار ما يقطعه متحرك فى وحدة زمنية محدده . بل هى فى الواقع تنطبق على المسافة التى يقطعها متحرك فى زمن معين . ان الاقتصادى يفهم من / س / فى علاقة فيشر العدد المتوسط للصفقات التى تمت بواسطة وحدة معينة من النقد فى برهة زمنية محددة هى ليست بالطبع الوحدة الزمنية . وللزيادة فى الايضاح نفرض أن لدينا ثلاثة قروش حقق الأول منها بالتداول فى مدة يومين خمسة عشر صفقة وحقق الثانى فى نفس المدة تسعة صفقات أما الثالث فقد بقى فى جيب مالكه ولم يتحرك طيلة اليومين . فعدد الصفقات الوسطية التى حققتها مجموعة القروش الثلاثة هى أربعة وعشرون صفقة فيكون وسطى ما حققه كل قرش منها خلال اليومين هو ثمانية صفقات وهذا مقدار يدل على عدد وسطى يسميه الاقتصاديون سرعة التداول الوسطية فى اليومين المذكورين والواقع أن السرعة الوسطية هى إذا اعتبرنا أن اليوم هو الوحدة الزمنية :

سرعة القرش الأول $\frac{١٥}{٢}$ = ٧٫٥ صفقة فى اليوم

سرعة القرش الثانى $\frac{٩}{٢}$ = ٤٫٥ صفقة فى اليوم

سرعة القرش الثالث $\frac{٠}{٢}$ = ٠٫٠ صفقة فى اليوم

فتكون السرعة الوسطية لكل قرش فى اليوم :

$$\frac{٤,٥+٧,٥}{٣} = ٤ \text{ صفقات فى اليوم .}$$

وانه من الطبيعى أن مقدار التداول الوسطى لوحدة العملة فى فترة زمنية والذى يسميه بعض الاقتصاديين خطأ (غفر الله لهم) سرعة التداول يزداد بازدياد السرعة الحقيقية للتداول

والآن لننظر إلى مقدار التداول هذا عن قرب . انه يؤلف عاملا لا يقل فى أهميته عن العملة بذاتها . بل هو صفة لا صقة بها لا يمكن فصله عنها أبداً . إذ ليس للعملة من معنى إذا فقدت صفة التداول .

لنفرض أن العملة كبطاقات السينما تخدم حاملها مرة واحدة . أن الشرط الأساسى فى هذه الحالة هو أن مقدم الخدمات أو السلع يجب أن يكون هو ذاته الذى يصدر هذه العملة أو على علاقة وثيقة بمصدر العملة . إذ أنك إذا أخذت بطاقة سينما فانه لا يمكنك أن تدخل بها إلا فى الصالة التى تخصها إلا إذا تصورنا أن جميع صالات السينما تؤلف شركة واحدة فتصدر نوعاً واحداً من البطاقات تمكن حاملها من ارتياد الصالة التى يشاؤها وفى الحالتين نجد أن مقدم الخدمات هو الذى يصدر البطاقة أو أنه على علاقة وثيقة به وكذلك يمكن لشركة تجارية لها شبكة من المخازن أن تصدر بطاقات تشبه بطاقات

التموين يمكن لحاملها أن يستبدلها فى هذه المخازن بالسلعة التى يريدها كما يمكننا أن نتصور أن الحكومة تملك كل ما فى المجتمع من سلع ومعامل ومزارع ومتاجر الخ . . . وانها تصدر لذلك بطاقات يستعمل المواطنون الواحدة منها مرة واحدة لشراء خدمات وسلع وآلات وكل ما يحتاجونه فى حياتهم . إلا اننا فى حالة صالات السينما ندفع عملة كى نحصل على البطاقة وكذلك فى المخازن التجارية التى أشرنا اليها آنفاً . وما لم نعد إلى طريقة التبادل البدائية فإننا مضطرون إلى أن نلجأ إلى طريقة الحصول على البطاقة بالعملة لأن صاحب صالة السينما أو المخزن لا يقبل أن يعطيك بطاقة تمكنك من أخذ سلعه وخدماته إلا مقابل شيء يعوض به عما أخذته منه . إلا إذا كان حامل البطاقة يعمل عند مصدرها فهو يحصل عليها لقاء عمله عند هذا المصدر وهذا يعنى أن جميع الناس يجب أن يكونوا موظفين أو عمالا عند المصدر وهذا لا يمكن أن يكون إلا فى حالة واحدة وهى حالة كون الحكومة التى تمثل المجتمع هى التى تملك جميع وسائل الانتاج وتشرف على كل أنواع النشاط الاقتصادى والاجتماعى الأمر الذى لم يحصل بعد حتى الآن فى كل العالم وان حصل بعضه فى الاتحاد السوفياتى . وقد نتمكن من بناء مجتمع نظرى لا تكون فيه الحكومة مالكة لوسائل الإنتاج ومع ذلك يستعمل أهله البطاقات فى المبادلات الاقتصادية إلا اننا لن

نصل الى جملة تتألف من البطاقات تعادل الجملة المؤلفة من العملة الحالية لتسهيل المبادلات الاقتصادية . والسبب فى ذلك هو فقدان البطاقة لصفة التداول التى تتصف بها العملة التى تنقل القطعة الواحدة من يد إلى يد حتى تستهلك فيزيائياً أو تسحبها الدولة من التداول . فالتداول إذن هو صفة أساسية لعملة العالم الذى يسمح بالملكية الخاصة ولو لبعض وسائل الإنتاج إن لم يكن كلها وعلى الأخص العالم الرأسمالى .

هذا وبمقارنة البطاقة بالعملة نجد أن كتلة العملة اللازمة لجميع الصفقات التى يمكن أن تحدث ضمن اقتصاد ما فى فترة زمنية معينة هى أقل بكثير من كتلة البطاقات اللازمة لذات الغرض وذلك بسبب التداول . إن هذه الصفة تنقص إذن من كتلة العملة الضرورية لسير اقتصاد ما

* * *

إن التداول تابع لعدة عوامل يصعب احصاؤها جميعاً . إلا اننا بامكاننا أن نلقى نظرة شاملة على هذه العوامل .

أن اتصال الناس بعضهم ببعض وصورة هذا الاتصال وكيفيته يؤلف عاملا أساسياً فى التداول . فالناس لا يسكنون جميعاً فى بيت واحد وليسوا متفرقين أيدى سبأ كل واحد منهم يعيش فى صحراء منعزل عن غيره بل يتجمعون فى مدن متعددة وقرى ودساكر تبتعد أو تقترب من بعضها البعض . فإذا تصورنا الشكل المادى للسوق الذى يحتوى على جميع أنواع

السلع والخدمات فى مكان تجمع ما للناس (مدينة أو قرية)

وتصورنا امتداد هذا الشكل وتغلغله فى مكان التجمع هذا أو بالأحرى إذا تصورنا هذا السوق يؤلف جسما واحداً فى مكان التجمع يشتد فى الشوارع التجارية والصناعية وشوارع بيوتات المال وأماكن اللهو والتسلية ويهزل فى الأحياء الهادئة حيث لا يوجد إلا بعض البائعين للحاجيات اليومية للمنازل أو لا يوجد أى بائع إلا المتجولون ممن يعرضون بعض السلع والخدمات من آن لآخر ، ثم تصورنا كيفية توزع سكن الناس بالنسبة إلى هذا السوق وتصورنا أخيراً وسائل المواصلات الموضوعة تحت تصرف الناس فى مكان هذا التجمع ، الوسائل التى تنقل الناس وتجعلهم على تماس مع السوق أو تنقل السوق اليهم (الباعة المتجولون ، التجار الذين يقدمون السلع إلى المنازل بطلب هاتفى الخ ...) ، إذا تصورنا كل ذلك ندرك ما للوضع المادى للسوق بالنسبة للناس وما للتماس بين السوق والناس من أثر كبير على التداول .

إن ضمور مكان التجمع يسهل بلا شك اتصال الناس بعضهم ببعض ويسهل بالتالى عملية التداول . إلا أن صغر رقعة السوق فى هذه الحالة مع ضمور هذا المجتمع وقلة تعقده تقلل عمليات التبادل وعندما يبلغ هذا الضمور حداً تتغير معه صفات المجتمع كأن يبلغ حد القرية التى يتعاطى أهلها الزراعة على الأغلب فإن رقعة السوق تصغر إلى عدد من الدكاكين الصغيرة التى

لا يرتادها إلا عابرو السبيل وإلا أهل القرية بشكل متقطع. فى مجتمع كهذا قد يتحقق الإتصال يومياً بين أفراده بنسبة كبيرة ومع ذلك فإن التداول يهبط إلى حد كبير من الركود. ذلك لأن سكان القرى يعيشون بحالة اقتصادية تشبه حالة المجتمعات البدائية من حيث البساطة وعدم التعقيد، وهم يعتمدون فى عيشهم على ما تنتجه أرضهم ومتطلباتهم تنقص كثيراً عن متطلبات أهل المدينة وهم قلائل قد يسدون احتياجاتهم القليلة من آن إلى آخر من الأسواق الدورية (سوق الخميس أو الجمعة أو الثلاثاء الخ . . .) أو من المدينة عندما يكونون فيها. ومع أنهم يؤلفون مع سوقهم خلية واحدة وهذا غاية ما يمكن أن يبلغه انتماس بين السوق والناس فإن التداول يهبط إلى الحد الأدنى.

هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، فان القرية تؤلف خلية من خلايا اقتصاد البلد. فاذا كانت حياتها الاقتصادية الداخلية بهذه البساطة فان ماتنتجه من مواد زراعية لايتصرف بواسطة سوقها المحلى بل يذهب الى سوق المدينة رأسا أو إلى الأسواق الدورية. فهى تشبه المصنع أو هى مصنع زراعى لايذهب انتاجه الى عماله (الزارع) بل الى الأسواق. فالتداول لذلك يظهر بشكل متقطع فيشتد فى المواسم ويكاد ينعدم فى غيرها.

وعندما تتسع التجمعات ويتسع معها السوق ويتشعب كما

هو الحال فى المدن الكبيرة نجد أن السوق فى تشعبه وتكونه هنا يسير الى الانقسام والتفكك . فتجد كل منطقة من المدينة الكبيرة سوقاً منفصلا تقريباً عن الجسم العام للسوق الكلى وذلك من جهة اعتياد أهل المنطقة هذه على ارتياده لتلبية متطلباتهم من السلع والخدمات . وكلما ازدادت أهمية هذه المنطقة واتسعت ازداد سوقها استقلالا وتنوعت فيه وتعددت أشكال الخدمات وأنواع السلع . وهذا لا يعنى بالطبع أن هذا السوق يستقل تماماً عن سوق المدينة الكلى . إذ لا سوق ينفصل عن غيره فى الدنيا ولا بد له من تجديد بضائعه ومواده من الأسواق الأخرى . إلا أن اتصال هذا السوق وتعامله مع غيره يكون عادة بالعملة المدونة أو بين تاجر وتاجر عند الحاجة الى هذا الاتصال . فتتشكل فى هذا السوق ذرات مستقلة تسير فيها العملة ضمن هذا السوق وبينه وبين سكان المنطقة . وعندما يذهب أحد الناس من هذه المنطقة إلى منطقة أخرى فى المدينة ليصرف بها بعض نقوده يكون مثله كمثل المسافر العابر كذلك عندما يذهب التاجر من متجره إلى أحد أسواق المدينة يكون كالتاجر الآتى من مدينة أخرى ليبتضع من أجل متجره فى تلك المدينة . نستنتج من هذا أن أجزاء المدينة الكبيرة تصبح كمدن مستقلة متوسطة ذات سوق واحد تكون فيه سرعة التداول كبيرة أو صغيرة تبعاً لازدياد عدد سكان المنطقة وسهولة اتصالهم بعضهم ببعض وتبعاً لتشعب سوقهم

وأهليته لتلبية حاجاتهم . إلا أن هناك أسواقاً فى المدينة الكبيرة يكون فيها الازدحام على أشده وتكون سرعة التداول فيها كبيرة كما يكون التداول منها والى غيرها من اقسام المدينة كبير ومقدار هذه السرعة يتعلق بسهولة الوصول إلى هذه الأسواق كما يتعلق بوصفها وصفتها . كما لو كانت فى شوارع يعتاد الناس ارتيادها للنزهة إذ أنها تؤلف أسواقا لا يستغنى الانسان عن ارتيادها لأهميتها .

ان سرعة التداول تزداد عندما ترتفع الحالة المادية لأفراد المجتمع وتزداد احتياجاتهم وتتنوع مع بقاء حجم العملة المتداولة ثابتاً أو نقصه بالاحرى. لأنه فى حالة الازدهار يزداد حجم الودائع ويتسع حجم العملة المدونة كما يزداد حجم الاكتناز وكل هذا على حساب النقد العينى فاذا لم تصدر الدولة اصداراً جديداً من النقد ونشط السوق كان لابد من ازدياد سرعة العملة العينية كى يتمكن حجمها من تغطية احتياج السوق . إلا انه عندما يزداد الازدهار وتتسع حركة السوق أكثر ويقصر حجم العملة عن تلبية الحركة الزائدة على الرغم من سرعة التداول الزائدة فان حجم الودائع ينقص ليزيد فى كمية النقد العينى . وعلى العكس فانه عندما تسود البطالة ، ويصيب الركود الحركة الاقتصادية أو بالاحرى تتدهور الحالة المادية لأفراد المجتمع فان سرعة التداول تتناقص . وسنعود بشىء من التفصيل الى هذه الفكرة فيما يلى من البحث .

كذلك تتغير سرعة العملة بتغير المواسم . فنى مواسم الأعياد وأوائل الشهر تبلغ نسبيا حدا أعظم كما تهبط فى العشر الأخير من كل شهر .

٤ — /سَ/ سرعة تداول العملة المدونة

ان ماقلناه عن / س / من جهة كون هذه الكمية مقداراً للتداول لاسرعة ، ينطبق تماماً هنا ولما كانت العملة المدونة تستعمل على الغالب فى الصفقات الكبيرة كبيع الجملة والاستثمار وغيره فان سرعتها تتعلق بالازدهار الكلى لاقتصاد البلد .

أما المواصلات فلا تؤثر إلا بقدر محدود على هذه السرعة فاذا وجد هنالك حد أدنى من وسائل الاتصال فان السرعة هذه لاتتعلق بشكل أساسى إلا بازدهار البلد .

٥ — الطرف الأول من علاقة فيشر

بعد كل ما مر معنا نجد أن هنالك ضرورة لدراسة مجمل الطرف الأول من علاقة فيشر الذى يؤلف الحجم الكلى للعملة . ذلك لأن هذه الدراسة تعطى نظرة شاملة لهذا الحجم الكلى وتبين التفاعل الداخلى الذى يجرى ضمنه فيعد له كمياً وكيفياً (أى يعد له من حيث الكبر والصغر ومن حيث الشكل) .

لنكتب هذا الطرف بالشكل التالى :

$$ع\ س + ع_{س}\ س = ل$$

فنقول ان / ل / تدل على الحجم الكلى لنقد اقتصـــاد رأسمالى . وقد أشرنا فيما سبق إلى مسألة انطباق الحجم المالى على حركة السوق ونوضح هنا فنقول أن الحركة الاقتصادية لبلد ما يمكن ان تعتبر انها تحدث ضمن حجمين الأول اقتصادى بحت ويحتوى على مجموعة الأعمال المنتجة والخدمات بأنواعها . والحجم الثانى هو الحجم المالى / ل / . أن هذين الحجمين ينطبقان اقتصادياً الواحد على الآخر تمام الإنطباق دوماً . وذلك لانه جرت العادة بأن لا يكون عمل لا يكلف مالا . فاذا رمزنا إلى الحجم الاقتصـــادى بالرمز / ص / أمكننا أن نكتب المساواة الرمزية التالية :

$$ل = ص$$

وهذه العلاقة لا تعطى شكلا جديداً لعلاقة فيشر لأن طرفها الثانى لا يتضمن الأسعار وهو اقتصادى بحت . أما طرفها الأول فهو مالى . لذلك قلنا أن انطباق الحجمين هو انطباق اقتصادى وتساويهما بالتالى رمزى فيهما كوجهى قطعة النقود أو هما وجها حالة اقتصادية معينة .

أن لكل من هذين الحجمين فى الاقتصاد الرأسمالى درجة من المرونة تتراوح قيمتها الرياضية بين الصفر وبين عـــدد

يقابل حالة فى الاقتصاد تكون معها أكبر امكانية فيه معطلة لا تعمل مع انها موجودة (كوجود عدد من الآلات متوقف وعدد آخر من العمال معطل وكمية من الأموال مجمدة وامكانيات مالية غير مستعملة).

أن انطباق هذين الحجمين على بعضهما البعض فى العالم الرأسمالى يكون مبدئياً بعدد كبير من الامكانيات المختلفة. وبصورة أكثر تفصيلا نقول أن المرونة تسمح لكل من الحجمين بالزيادة والنقصان. فاذا افترضنا ان المرونة متقطعة (Discontinue) كما هو فى الواقع وافترضنا بالتالى أن عدد الحجوم التى يمكن أن يأخذها / ل / هو / ن / أى انه بما يتوفر لدينا من العملة العينية والمدونة نتمكن من الحصول على / ن / حجما ممكناً مثل :

إذا افترضنا $ل_{١}$ ، $ل_{٢}$ ، $ل_{٣}$ ، . . . $ل_{ن}$ (١)

كذلك إذا افترضنا أن لدينا عدداً من الحجوم الاقتصادية يساوى / ء / فتكون هذه الحجوم الممكنة :

$ص_{١}$ ، $ص_{٢}$ ، $ص_{٣}$ ، . . . ، $ص_{ء}$ (١١)

ولما كان فى الواقع دوماً : ل = ص

أى ان لكل حجم اقتصادى / ص / حجما مالياً / ل /

ينطبق عليه كى يعطى هـذا الانطباق حالة اقتصادية واقعيـة .

فاذا فرضنا أن المنوالينين ا ، ا موضوعتين بحسب الحجوم المتزايدة أى :

ل$_{١}$ < ل$_{٢}$ < ... < ل$_{ن}$ ، ص$_{١}$ < ص$_{٢}$ < ... < ص$_{ن}$ وأن ل$_{ن}$ يقع من حيث الحجم بين حجمين من الحجوم / ص / أى :

ص$_{١}$ < ص$_{٢}$ < ... < ص$_{ن}$ < ل$_{ن}$ < ص$_{ن}$ < ... < ص$_{ن}$

أمكننا أن نقول :

١ً — إن بالإمكان ويجب أن يصبح ل$_{ن}$ = ص$_{ن}$

٢ً — إن الحجوم المالية الأخرى يمكن ويجب أن تنطبق على الحجوم الاقتصادية التى هى أصغر من /ص$_{ن}$/ أى بمكن ويجب أن يكون

ل$_{١}$ = ص$_{١}$ ، ل$_{٢}$ = ص$_{٢}$ ... ل$_{ن-١}$ = ص$_{ن-١}$

٣ً — نتيجة لما سبق تصبح ن = ن

١ — لأن /ل ن/ هو أكبر حجم مالى أى أنه ليس هنالك إطلاقاً من المرونة بحيث نتمكن من أن نجعل هذا الحجم أكبر مما هو عليه لكنه يمكن أن يضيق . فإذا كان هذا الحجم /ل ن/ المتصف بفقدان المرونة أصغر من /ص ل/ وأكبر من /ص ن/ فإنه يمكن أن يضيق حتى يصبح : ل ن = ص ن

وفى هذه الحالة يكتسب الحجم المالى الأعظمى /ل ن/ شيئاً من المرونة إلا أنها لا تكفى كى ينطبق على الحجم الأكبر /ص ل/ (هنا نحتاط فنقول أن العمليات التبادلية التافهة كعملية شراء كيلوغرام سكر أو ما شابهه أو عدداً منها أو غيرها مما لا يؤثر فى تغيير حالة الاقتصاد لاتدخل فى حساباتنا السابقة . إننا عندما افترضنا عدداً من الحجوم المالية ، وعدداً آخر من الحجوم الاقتصادية افترضنا بالبديهة أن كل حجم منها يعطى حالة اقتصادية واقعية تختلف كل الاختلاف عن غيرها المقابلة لحجم آخر . فلا تكون إذن معادلاتنا السابقة واللاحقة معادلات رياضية تذهب فى الدقة إلى حد الإطلاق وأنه لا ينبغى أن تكون كذلك) .

هنا فى هذه الحالة عندما يكون عدد آخر من الحجوم المالية

التى تلى الحجم (ل$_{ن}$) مثل (ل$_{ن-١}$ ، ل$_{ن-٢}$ ، ... الخ) أكبر من /ص$_{ن}$/ فإنها تضيق جميعها حتى تصبح :

$$ل_{ن} = ل_{ن-١} = ل_{ن-٢} = \cdots = ص_{ن}$$

٢ — حيث أنه وجد الحجم المالى الكافى لتغطية الحجم الاقتصادى /ص$_{ن}$/ فإنه بالبداهة يمكن تقليص هذا الحجم المالى إلى درجات أصغر بحيث نجعل لكل حجم اقتصادى أصغر من /ص$_{ن}$/ حجما مالياً مساو له . ويكون لدينا :

$$ل_{١} = ص_{١} \text{ ، } ل_{٢} = ص_{٢} \text{ ، } \cdots ل_{ن} = ص_{ن}$$

لكن الحجوم المالية هنا (ل$_{١}$ ، ل$_{٢}$ ، ... ، ل$_{ن}$) ليست بالضرورة نفس الحجوم المالية الواردة فى المتوالية / I / .

٣ — من الواضح جداً أن ن = ن

نلاحظ بعد ما سبق ما يلى

أ — إن الحجوم المالية فى المتوالية / I / التى لم نجد لها حجوماً اقتصادية تنطبق عليها إلا بعد تعديلها كما سبق هى حجوم نظرية غير واقعية فى الإقتصاد المعنى وقد يمكن أن تكون حجوماً مالية واقعية لاقتصاد آخر غير المعنى .

٢ـ إن الحجوم الاقتصادية التى هى أكبر من /ص$_{ن}$/

أى : ص$_{ن}$ ، ص$_{ن+١}$ ، ...

تؤلف حالات اقتصادية ممكنة ليس لها الغطاء المـــالى فى الاقتصاد المعنى . وهى ليست مجرد حالات نظرية غـــير واقعية بل المؤسف أنها تشكل حالات راهنة كأن يكون هنالك مثلا الملايين من الجائعين والجبال من الأرزاق إلا أن فقدان التماس بين الناس بفقدان وسائله (طرق المواصلات ، توزع التجمعات فى البلد بشكل غير ملائم) يمنع من توسع الحجم المالى بحيث يتمكن هذا من تغطية الحجم الاقتصـادى الممكن وهذا ما يحدث تماماً فى العالم الرأسمالى المتخلف .

هذا وعندما يذهب /ل$_{ن}$/ فى المتوالية(II) نحو اليسار فيقترب مثلا من /ص$_{ن}$/ الحد الأعلى لحجوم /ص/ يقترب اقتصاد البلد المعنى من إمكانية الازدهار الأمثل (Prospérité optimum) (قلنا امكانية لأن وقوع الازدهار لا يكون بمجرد إمكانية حجم مالى ينطبق على حجم اقتصـــادى بل يجب أن تتحول هذه الإمكانية إلى واقع) حتى إذا ما أصبح ل$_{ن}$ مساوياً لص$_{ن}$ أو أكبر منه بقليل ثم صدف وانطبق الحجم المالى الأعظمى /ل$_{ن}$/ على الحجم الاقتصادى الأعظمى حتى لم يصبح مورد إلا واستغل

ولا عاطل إلا وأعطى عملا ولا آلة إلا وشغلت ولا إمكانية مالية إلا واستنفذت أصبحنا فى حالة الازدهار الأمثل .

إن هذا يمكن أن يحدث فى بلد رأسمالى متقدم جداً كما يمكن أن يحدث فى بلد رأسمالى متأخر منتج للمواد الأولية أو غير منتج لها على أن يكون التماس بوسائله فى هذا الأخير بحالة تسمح لحجم نقوده بأن يغطى ما يمكن أن يحدث فى اقتصاده من حركة .

أما عندما يجتاز الحجم المالى مدرج الحجوم الاقتصادية نحو اليسار بأن يصبح ك/ل/ن مثلا كبيراً جداً بالنسبة لأكبر حجم اقتصادى يمكن فتتكدس الأموال ولا من إمكانية لمشاريع اقتصادية منتجة يمكن أن تستوعب الحجوم المالية الممكنة فإننا نقع فى اقتصاد مالى تدور فيه الحياة على التلاعب بالعملة بشتى الطرق والوسائل الشريفة منها وغير الشريفة . كما هو الحال فى البلاد التى تكثر فيها المصارف والأموال المودعة وليس فيها لصغر رقعتها وطبيعة أرضها وعدد سكانها من الإمكانيات الصناعية والزراعية والتجارية ما يمكنها من الحصول على حجوم اقتصادية تعادل إمكانياتها المالية كسويسرة مثـــلا والبلاد الصغيرة والفقيرة إلا من مادة اقتصادية مرغوبة من العالم كالبترول تكون بلاداً مكدسة لرؤوس الأموال كالكويت والمناطق التى تسود فيها أعمال التهريب واللصوصية والقمار

كهونج كونج وطنجه وشيكاغو ومونت كارلو حيث تتألف مجتمعات فريدة فى نوعها تركض وراء المال بكل الوسائل وبأقصرها تؤلف مثلا ثالثاً لمجتمعات تتجاوز فيها الحجوم المالية أكبر حجم صناعى ممكن فيها . أما الحجوم الاقتصادية فهى على الغالب مستوردة من خارجها .

هذا وعندما يتجه الحجم /ل$_{ن}$/ فى وضعه بالنسبة لمدرج الحجوم الإقتصادية /ص/ نحو اليمين فيسير نحو /ص$_{١}$/ . فإن الإقتصاد المعنى يبتعد عن الازدهار الامثل وتتكدس فيه الثروات ولا من حجوم مالية يمكن أن تغطيها فيذهب بعضها هدراً إذا كان من النوع الذى لا يقاوم الزمان كالمحصولات الزراعية أو يبقى بعضه جامداً كالمعادن إن كان هنالك معادن . فإذا ما بلغت هذه الحالة حداً معيناً كأن يصبح /ل$_{ن}$/ قريباً من /ص$_{١}$/ انقلبت الحالة فى بلد اقتصاده بهذا الشكل إلى حالة تقتصر فيها المبادلات التجارية (بين أهل البلد) على حاجيات الاستهلاك الضرورية وعلى بيع الخدمات والقوى الجسدية (بثمن بخس دائماً) ، كما هى الحال فى البلاد المستعمرة أو شبه المستعمرة . إذ تكون فيها الثروات مكدسة ، والإمكانيات بالتالى كبيرة ، إلا أنها مستغلة من قبل المستعمر أو المتسلط اقتصادياً على البلد . ويكون فى هذه الحالة لبلد كهذا البلد حجمان

ماليان : أحدهما وطنى وهو صغير جداً يغطى الأعمال التى أشرنا إليها آنفاً ؛ وآخر أجنبي يأتى به المتسلط أو المستعمر ليغطى به عمليات استثمار الثروات الكبيرة للبلد . وقد تصل الحال إلى بلوغ الحجم الوطنى /ل ن/ إلى قيمة أصغر من /ص ١/ أى أصغر من أى حجم اقتصادى . وهذه حالة ممكنة لا تتصف أبداً بالمبالغة . وتقع عندما يملك البلد ثروات يعدها المستعمرون احتياطياً للمواد الأولية لاقتصادهم . فيمنعون أى نمو اقتصادى فيه . فيعم الفقر . وتنتشر البداوة عوضا عن التقدم . وتقتصر أعمال الناس على بعض الأعمال الزراعية البـــدائية مع بعض المبادلات كما هو الحال فى الصحراء الكبرى الغنية بالبترول ، وقد يتحول الناس فى بلد من هذه البلدان البائسة بأن يصبح مجموع أهلها عبيداً لأجنبي يعملون عنده كى يستثمر ثروات بلادهم بأجور فى غاية التفاهة يرافقها على الغالب الضرب بالسياط والقتل والتعذيب . ويكون الحجم المالى الوطنى فى هذه الحالة منعدماً مع وجود الثروات الهائلة فى البـلد (الذى يعيش أهله بفضل المستعمر الممدن عيشه القرون الحجرية) . وفيتـات المال الموزعة عليهم لقاء ثروة بلدهم ليست طبعاً من اصدارهم بل من عملة المستعمِر وهى تؤلف حجما ماليا تافها وأجنبيا .

ان مستعمرات أفريقيا وجزر الباسفيك لازالت تعطى المثل الحى لحالة ينعدم فيها الحجم المالى الوطنى/ ل ٥ / وهى

تشكل مناطق تكدس الحجوم الاقتصادية الصرفه / ص / مع حجم مالى أجنبى تافه يوزع على الوطنيين . وهى تقابل الحالة الأخرى التى أشرنا إليها آنفاً . حالة المناطق التى تتكدس فيها الأموال . المناطق التى ينتشر فيها اللصوص والمهربون وتجار الرقيق الأبيض فى طنجه وهونج كونج وشيكاغو . أما هنا فينتشر لصوص ومهربون وتجار رقيق من نوع آخر المستعمرون الممدنون .

أن الحالات الأخرى للاقتصاد الرأسمالى تقع بين هاتين الحالتين النقيضتين

* * *

على ضوء ما سبق يمكننا أن نعطى بعض الايضاحات عن حالات التوسع (Expansion) والتقلص (Contraction) الانقلابين : نحو التوسع أو نحو التقلص والتقلص المالى (Deflation) والتضخم المالى (Inflation) فى الاقتصاد الرأسمالى . وذلك بعد أن يظل قائماً فى الذهن دوماً ان لا عملية اقتصادية يمكن أن تقع بدون أن يرافقها دفع مال من طرف من الأطراف وبشكل من الأشكال وهذا ما اجملناه دوماً بقولنا انطباق الحجم المالى على الحجم الاقتصادى ولزوم هذا الانطباق لظهور حالة اقتصادية رأسمالية واقعية .

ملاحظة مبدئية : أن كل معادلة من المعادلات الآتية :

$$ل_{١} = ص_{١} \text{ ، } ل_{٢} = ص_{٢} \text{ ، } ل_{٣} = ص_{٣} \ldots$$

$$\text{ ، } ل_{ن} = ص_{ن}$$ يجر وقوعها وقوع حالة اقتصادية معينة فى بلد رأسمالى . أما المعادلات الباقية فتقابل حالات اقتصادية أخرى لم تقع بعد إذا كانت حالات عليا بالنسبة إلى الراهنة أو أن الاقتصاد قد اجتازها إذا كانت حالة دنيا بالنسبة إلى الراهنة أيضاً . وهذا يعنى بالبديهة عدم وقوع معادلتين فى وقت واحد فى اقتصاد بلد مستقل (البلد المستقل الذى يقوم أهله على تكوين اقتصاده يكون له بالبديهة اقتصاد واحد لا تتزامن فيه حالتان اقتصاديتان أو أكثر بحجمين ماليين أو أكثر وحجمين اقتصاديين أو أكثر . أما البلد المستعمر الواقع تحت حكم أو نفوذ دولة أجنبية أو عدد من الدول الأجنبية فيمكن أن يتجزأ اقتصاده ويمكن بالتالى أن تتزامن عدد من الحالات بحجوم مختلفة أو متساوية إذ المهم هنا هو تعدد الحالات) .

التوسع :

هو الانتقال من حالة إلى أخرى مع توسع فى الحجم . أى انه إذا استمررنا على اعتبار أن الحجوم فى المتواليتين

(I) ، (II) موضوعة بحسب تزايد اتساعها كان الازدهار هو الانتقال من :

حالة ل$_{ط}$ = ص$_{ط}$ إلى حالة ل$_{و}$ = ص$_{و}$ مع اعتبار

و > ط بعد المرور بالحالات المتوسطة بين الحالتين السابقتين . وهذا يعنى أن الحجم المالى الراهن / ل$_{ط}$ / مع الحجم الاقتصادى المنطبق عليه / ص$_{ط}$ / يتضخمان معاً ليصلا بالاقتصاد إلى حالة أعلى وهكذا يستمران بالتوسع حتى يصل الاقتصاد إلى الحالة النهائية / ل$_{و}$ = ص$_{و}$ / . فاذا كان الحجمان / ل$_{و}$ ، ص$_{و}$ / معاً أو أحدهما فى غاية ما يمكن أن يصلا اليه فى الاقتصاد المعنى وقعت حالة الازدهار الامثل (Prospérité optimum) فى البلد . أن البلاد الرأسمالية المتقدمة يكون الحجمان فى نهايتهما العظمى معاً فى الازدهار الامثل . وفى البلاد المتأخرة يبلغ الحجم المالى نهايته قبل الحجم الاقتصادى فى الحالة المثلى (optimum) ويزداد تأخر البلد كلما كبر الفرق بين الحجم المالى الأمثل والحجم الاقتصادى الممكن لصالح هذا الأخير طبعاً . وفى بلاد تكدس الأموال يكون الأمر معكوساً .

التقلص :

يكون بعكس الأزدهار تماماً وهو المرور من الحـــالة ل و = ص و إلى ل ط = ص ط مع اعتبار و > ط .

الأنقلاب نحو التقلص (Renversement en baisse) : فى الحالة ل و = ص و تبدو الصعوبات الإقتصادية أو المالية أو كلها معاً فيتقلص كل من الحجمين / ل و / و / ص و / بدون أن يستدعى هـذا التقلص تغيراً فى الحالة حتى إذا ما بلغ هـذا التقلص حداً خطيراً حدث تغير فى الحالة نحو الحالات الدنيا أو حدث التقلص .

الانقلاب نحو التوسع (Renversement en hausse) :

فى نهاية الانهيار أى عند الوصول إلى الحالة النهائية الصغرى / ل ط = ص ط / يأخذ الحجمان فى الازدياد معاً وهما ضمن الحالة الدنيا / ل ط = ص ط / حتى إذا ما بلغ ازديادهما حداً خطيراً تغيرت الحالة وحدث التوسع .

ملاحظة :

أ ـ ان حركة التوسع تبدأ بالانقلاب نحو التوسع ويمكن

أن نعتبر هذا الأخير جزءاً منها فنقول ان هذه الحركة تبدو بطيئة فى الحالة الصغرى ثم تتسارع فتمر بسرعة كبيرة فى الحالات المتوسطة حتى تصل إلى الحالة النهائية فتبقى فيها مدة من الزمان تبدأ فى نهايته حركة جديدة للتوسع للانتقال إلى حالة أعلى أو حركة تقلص تبدأ بانقلاب نحو التقلص .

٢ً — حركة التقلص هى عكس حركة التوسع وتبـــدأ بالانقلاب نحو التقلص ويمكن اعتبار هذا الأخير جزءاً منها فنقول ان التقلص يبدو فى البدء بطيئاً ثم يتسارع فيمر بسرعة كبيرة (تفوق سرعة الصعود طبعاً) فى الحالات المتوسطة حتى يستقر فى الحالة الدنيا النهائية / ل = ص / حيث يستقر ط ط فيها الاقتصاد مدة تبدأ فى نهايتها حركة تقلص جـــديد أو حركة توسع .

٣ً — (هامة) فى حالة معينة مثل / ل = ص / لا يعنى ع ع الاستقرار فى هذه الحالة استقرار الحجم المزدوج لهذه الحالة أى استقرار الحجم المالى واستقرار الحجم الاقتصـادى على سعة واحدة وهذا بديهى إذ أنهما فى تغير مستمر ضمن حدين يحددان الحالة .

التقلص المالى :

فى حالة اقتصادية معينة مثل / ل = ص / عندما يتجـه ع ع

تغير الحجم الاقتصادى / ص ع / نحو الزيادة بينما يتجه الحجم المالى / ل ع / نحو النقصان وذلك لسبب من الأسباب ثم اشتد هذان الاتجاهان بدرجة كافيـــة لتزايد الحجم الاقتصادى وتناقص الحجم المالى ونحن لانزال ضمن الحالة / ل ع = ص ع / تثنى الأول (إذا صح التعبير) لينطبق على الثانى (بسعر سابق يمكن عقد أكثر من صفقة مماثلة) . ان هذا يمكن ان يسمى بالتضخم الاقتصادى وهو إذا ازدادت خطورته أمكن أن يسبب انهياراً اقتصاديا .

التضخم المالى :

وهو على عكس التقلص يبدأ باتجاه الحجم المالى نحو الزيادة والحجم الاقتصادى نحو النقصان فاذا ما اشتد الاتجاهان بدرجة كافية لتناقص الحجم الاقتصادى وتزايد الحجم المالى تثنى الثانى لينطبق على الأول (بسعر لاحق كان بامكانك أن تعقـــد أكثر من صفقة مماثلة على أساس السعر السابق) . والتضخم إذا ازدادت خطورته أمكن من تسبيب انهيـــار اقتصادى ويمكننا أن نسميه بالتقلص الاقتصادى .

ملاحظة :

عندما يبلغ الحجم الاقتصادى مداه الأعظمى يفقد مرونته

مع بقاء امكانية اتساع الحجم المالى . فاذا اتسع هذا الأخـــير أصبح التضخم حقيقيا ودائما كما هو الحال فى سويسرا والكويت وكل البلدان التى يكثر فيها تكديس الأموال .

* * *

لننظر الآن إلى الحجم المالى :

$$ع\ س + ع'\ س' = ل$$

فالكميات المتحولة فيه / ع ، س ، ع' ، س' / ليست مستقلة وهى تابعة لعوامل عديدة أشرنا إلى أكثرها فيما سبق من البحث . وتحولها ليس بسيطا بل هو فى غاية التعقيـــد . وبالاضافة إلى هذا فانها تؤثر فى بعضها البعض أى انها تابعة لبعضها بعضا . فالزيادة مثلا فى كتلة العملة العينية يصح أن يكون سببا فى نقص سرعتها (إذا لم يكن هنالك من لزوم لزيادة الحجم المالى صح أن تنقص السرعة ليبقى الحجم ثابتاً) ، والعملة المدونة تتحول إلى عملة عينية، والعينية تزيد فى المدونة الخ . ان حوادث كثيرة ومتشابكة تحدث ضمن هذا الحجم المالى . ولا يمكننا ان نفترض تغيراً فى عنصر من عناصره قبل أن نفكر فى تأثير هذا التغيير على العناصر الأخرى الداخلة فى تركيبه . والتغير بحد ذاته لايكون كيفيا بل لابد وأن يكون له سبب أو أسباب تنشأ عن حركة الاقتصاد . وبالاختصار يمكننا

أن نستنتج من كل ماسبق من البحث أن الحياة فى هذا الحجم هى الحياة الاقتصادية برمتها .

هذا ولما كان استعمال العملة المدونة لا يحرك الودائع فى خزائن المصارف وهى من النقد العينى وان حركها فى النتيجة فانها تصبح فى كتلة النقد العينى المتداول أو بالاختصار لما كانت سرعة تداول الودائع التى لا تشترك (فى الفترة الزمنية المعينة ضمن الاقتصاد المغنى) بالتداول ضمن كتلة النقد العينى تساوى الصفر وهى فى حالتها هذه كالنقود المكتنزة فانه لا يتغير شيء فى الحد الأول من علاقة فيشر عندما نعتبر أن / ع / تدل على الكتلة الكلية للنقد العينى وان / س / هى سرعة التداول المتوسطة لهذا النقد مع اعتبار أن سرعة الودائع والأموال المكتنزة تساوى الصفر . عندئذ تكون / ع / ثابتة إلا أن / عَ / لا تكون أبداً ثابتة بل تتغير كما قلنا على حسب حاجة الاقتصاد وأحواله وهى تتعلق بمقدار ماتسمح به المصارف من اعتمادات وبمقدار الصفقات التى يمكن أن تعقد فى هذه الفترة إلى أجل وكل هذا تلقائى وعلى حسب الظروف .

ان الطرف الأول من علاقة فيشر فى هذه الحالة يتألف من شقين منفصلين تماماً عن بعضهما البعض :

ع س ، عَ سَ

وهذا لا يعنى أن أحدهما لا يؤثر فى الآخر إذ أن التغير فى أحدهما يغير من الحجم المالى المساوى إلى مجموعهما ومن هذا التغير يحدث تغير فى الحالة الاقتصادية قد ينعكس على الشق الثانى فيغيره فى ذات الاتجاه أو فى اتجاه معاكس فيتغير الحجم الكلى مرة أخرى فى نفس الاتجاه أو أن التغيرين يتعاكسان ويزيل أحدهما الآخر ويعود بالتالى الحجم إلى ما كان عليه أو أنه يتغير فى المرة الثانية فى اتجاه معاكس لتغيره فى المرة الأولى .

٦ — الكمية /ر/ السعر الوسطى

كى يكون للسعر الوسطى مدلولا حقيقيا يجب علينا توزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية وفى كل قطاع يجب أن نأخذ الأشياء التى تتقارب أسعارها من بعضها البعض ونحسب لها سعرها الوسطى فيكون الطرف الثانى من علاقة فيشر بالشكل التالى :

$$ر_{١}\,ب_{١} + ر_{٢}\,ب_{٢} + \dots ر_{هـ}\,ب_{هـ} + \dots$$

وتكون مثلا / $ر_{١}$ / السعر الوسطى للوحدة القياسية لمادة الخضار مثلا التى جرى بيعها ضمن الاقتصاد فى الفترة المعينة و/ب/ هو حجم المبيع من الخضار فى هذه الفترة مقاساً بالوحدة

القياسية السالفة الذكر ، كما يكون مثلا / ٧٠ / السعر الوسطى للوحدة القياسية لأنواع من الأقمشة التى تتقارب أسعارها والتى جرى بيعها فى هذه الفترة ، / ب٢ / حجم المبيع من هذه الأقمشة مقاساً بالوحدة القياسية الخ ...

وهنا يجدر بنا أن نلفت النظر إلى أهمية أخـــذ السلع أو الخدمات المتقاربة بالسعر وجمعها فى فئة واحدة لأخذ سعرها الوسطى وذلك لأننا فى الحالة العكسية أى عندما نأخذ سلعاً أو خدمات بأسعار متفاوتة ونجمعها على بعضها لاستخراج السعر الوسطى فان العدد الذى نحصـــل عليه لا يعطى دلالة دقيقة على سير الأمور الاقتصادية من ناحية السعر . مثلا لو أننا أخذنا عشرة أمتار من قماش رخيص بسعر وسطى يبلغ الخمسة قروش للمتر فيكون مجموع السعر هو /٥٠/ قرشـــاً للعشرة أمتار . فلو أضفنا مترين من جوخ ثمين بسعر ثلاثة جنيهات للمتر الواحد أى ستة جنيهات للمترين وجربنا أن نضيف المترين الى العشرة والجنيهين الى الخمسين قرشا كى نحصل على مجموعة قماش غير متجانسة تبلغ اثنى عشر متراً بسعر جنيهين ونصف ويكون السعر المتوسط فى هذه الحالة : ٦ جنيهات

$$\frac{٢٥٠}{١٢} = ٢٠٫٦ \text{ قرشاً}$$

إن هذا السعر الوسطى الأخير لا يعطى دلالة على سعر

القماش الرخيص إذ تبلغ أكثر من أربعة أضعافه كما لا يعطى دلالة على القماش الثمين إذ يبلغ أقل من عشره . حوالي سدسه

إننا نحصل بالنتيجة على أسعار متوسطة ذات دلالة أصح كلما ضيقنا محتوى الكميات ($ب_1$ ، $ب_2$ ، ... ، $ب_ه$ ، ...) وجعلنا هذا المحتوى مؤلفاً من أنواع تتقارب أسعارها أكثر. وهذا طبعاً يتعلق بإمكانياتنا الإحصائية وبشكل تنظيم اقتصادنا.

إن السعر يتعلق بعدد كبير من العوامل وهو بدوره يؤثر في العوامل التي تؤثر فيه فكل العوامل التي تؤثر في الطلب (مقدار الطلب ، حاجة الطالب ، مقدرته ، ظروفه ، إذ قد يؤجل الإنسان تلبية حاجته ليوم آخر إذا منعه عائق ما شغله عنها، حساباته ، الخ ...) تؤثر في السعر كما تؤثر فيه كل العوامل التي تؤثر في العرض (تكاليف العارض ، الكمية المعروضة ، الإمكانيات المادية التي تسهل العرض ، حسابات العارض الخ).

إن تغير السعر هو صورة في الواقع لجميع النشاط الإقتصادي الذي يتشكل فيه هذا السعر وهو لذلك يتعلق بمجمل عوامل الإقتصاد. إننا سنعود إلى هذه الأمور فيما يلي من البحث وقبل أن نختم هذا الجزء نقول أن السعر لسلعة أو خدمة هو المبلغ الذي يتحدد عند قبول عدد من الناس دفعه لقاء السلعة أو الخدمة وعند قبول عدد آخر من الناس التنازل عن السلعة أو القيام بالخدمة لقاء هذا المبلغ وذلك طيلة فترة معينة من الزمن لا يتغير فيها هذا المبلغ المحدد .

٧ – / ب / حجم المبادلات

نضيف إلى ما قيل عن هذه الكمية بمناسبة الكلام عن السعر الوسطى الملاحظة الهامة التالية وهى أن هذا الحجم يبقى دوماً أصغر من إمكانيات الإقتصاد المعنى بالبحث ضمن الفترة المعينة من حيث الكميات الجاهزة والسهولة المادية لإجراء المبادلات التجارية وقدرة هذا الإقتصاد على الإنتاج فى هذه الفترة الخ .

٨ – الطرف الثانى من علاقة فيشر

سبق أن فضلنا وضع هذا الطرف بالشكل :

$$ر_1 ب_1 + ر_2 ب_2 + \cdots + ر_هـ ب_هـ$$

إن كل حد / $ر_1 ب_1$ و $ر_2 ب_2$ و ... $ر_هـ ب_هـ$ / من هذا الطرف يدل على فئة من المبادلات تتقارب أسعارها من بعضها البعض ، ومجموع هذا الطرف يعطى حجما مالياً هو ثمن جميع المبادلات التى تمت فى الفترة المعينة ضمن الإقتصاد المعنى . إن هذا الحجم هو الحجم المالى الواقعى الذى انطبق على الحجم الإقتصادى فى هذه الفترة فهو لذلك يشكل أحد الحجوم المالية الممكنة فى المتوالية (I) التى سبق البحث عنها فى / ٥ / لذلك نرمز إليه بالرمز / $ل_ط$ / ويمكننا بالتالى أن نقول :

$$ل_{ط} = ب_{هـ} ر_{هـ} + \cdots + ب_{2} ر_{2} + ب_{1} ر_{1}$$

إن هذا الطرف وإن كان يشكل حالة واقعية فهو لا يعطى إلا حالة واحدة ممكنة هى الحالة التى وقعت فى الفترة المعنية . أما بقية الحالات الممكنة فهى لا تظهر هنا ولا يمكن إظهارها بدراسة نظرية كما فعلنا عندما درسنا الطرف الأول فى /ه/ إلا إذا أدخلنا فرضيات خارجة عن نطاق هذا الطرف . والسبب واضح وهو أننا لا نرى فى الحجم /ل$_{ط}$/ من الناحية المالية إلا الحجم المالى الخاص الذى وقع فى هذه الفترة أو الذى غطى العمليات الاقتصادية لهذه الفترة أما الإمكانيات الأخرى الناشئة عن النقود المكتنزة والودائع والعملة المدونة وإمكانيات التوسع المالى فكلها مفقودة فى هذا الطرف ولا يمكن التنبؤ عنها من خلال الأسعار /ر/ ولا حتى من خلال انطباق هذه الأسعار على عمليات المبادلات . فالأسعار فى الواقع لا تشكل إلا نقاطاً فى الحجم المالى للفترة المعينة وهى لا تعطى كل نقاط الحجم . أى يمكننا أن نقول أن /ل$_{ط}$/ هذا الذى ينشأ عن الطرف الثانى لعلاقة فيشر لا يعطى فكرة كاملة عن الحجم النظرى الممكن والمقابل لاقتصاد الفترة التى مرت أو بعبارة أخرى أن هذا الحجم الذى وقع فى هذه الفترة لا يعطينا حجما مرناً كالحجوم التى درسناها فى المتوالية /I/ . لقد رأينا

هناك كيف أن الحجم المالى فى الحالة الواحدة يمكن أن يتغير ضمن الحالة مع الحجم الاقتصادى أو فى اتجاه معاكس له ورأينا أن هذا التغير يعطى للحالة الاقتصادية شكلا ديناميكياً وقد عرفنا بواسطته حالات الإنتعاش والأزمات والتضخم والتقلص الماليين . والخلاصة أن /ل ط/ الناشىء عن الطرف الثانى لعلاقة فيشر ما هو إلا حالة خاصة غير مرنة من الحجم /ل ط/ الذى هو أحد الحجوم التى ظهرت معنا فى المتوالية / I / ومن نافل القول أن نقول أن الحجم المالى الناشىء عن الطرف الثانى يقصر عن إعطائنا فكرة عن جميع حجوم المتوالية / I / .

أما إذا نظرنا إلى الوجه الإقتصادى الصرف للطرف الثانى ، وجه السلع والخدمات التى دخلت فى المبادلات فإن بإمكاننا أن نحصل على حجم اقتصادى /ص ط/ يتصف كزميله الحجم المالى /ل ط/ المنطبق عليه بعدم المرونة . ولا نرى فيه الحجوم الإقتصادية المتعطلة (من يد عاملة وآلات ومواد أولية وغيرها ...) فهو يعجز عن إعطائنا فكرة عن بقية الحجوم التى رأيناها فى المتوالية / II / ويعجز أيضاً كالوجه الآخر المقابل له /ل ط/ عن إعطائنا فكرة عن إمكانية الإقتصاد فى هذه الفترة لأنه لا يشكل إلا حالة خاصة غير مرنة من الحجم

/ص ط/ الذى هو أحد الحجوم التى ظهرت معنا فى المتوالية / II / والذى يمكن أن يصف المرحلة الإقتصادية التى مرت فى هذه الفترة . والخلاصة أن الطرف الثانى من علاقة فيشر (المقيد بالأسعار الوسطية) هو طرف جامد . وهو إذ يعجز عن إظهار كل الإمكانيات لاقتصاد ما فى فترة معينة يعجز أيضاً ضمن مجاله الضيق عن إعطاء فكرة عن كيفية انطباق حجمه المالى غير المرن على حجمه الاقتصادى فلا نرى مثلا كيف سارت حركة السوق ؟ ومتى اشتدت وفى أى وقت ضعفت ؟ وكيف كانت الأسعار ؟ هبطت بعد ارتفاع أم ارتفعت بعد هبوط ؟ كانت ثابتة نسبيا ؟ الخ . . . انه بعد كل الذى سبق طرف فقير .

٩ — علاقة فيشر / ل = ر ب /

من مناقشة الطرف الثانى لعلاقة فيشر وجدنا أن هذا الطرف فقير لا يظهر الحجم الاقتصادى المعنى بشكل يشبه امكانية الطرف الأول من هذه العلاقة فى اظهار الحجم المالى الكلى لهذا الاقتصاد . فعند ما أفترضنا سرعة التداول التى تساوى الصفر أمكننا أن ندخل فى المعادلة فى (طرفها الأول) جميع الأموال الممكنة ، العينية والمدونة فمنها الذى ظهر فى التداول ظهرت له سرعة تخالف الصفر والذى لم يظهر كانت سرعته صفراً وفى النتيجة تمكنا من القاء نظرة شاملة على الحجم

المالى . وسنحاول الآن أن نتخذ أجراءاً مشابهاً فى الطرف الثانى كى نتمكن من ادخال جميع الإمكانيات الاقتصـــادية للاقتصاد فى الفترة المعينة . لنفرض العدد / ى / الذى يساوى الواحد أو الصفر (وسنرى سبب ذلك فى القريب العاجل) . ولنضرب هذا العدد بالكمية / ب / التى تبين عدد الصفقات التى يمكن أن تجرى فى الاقتصاد المعنى على أساس أسعار الفترة المعينة والحجم المالى الممكن فى هذه الفترة فيتكون لدينا الجداء :

ى ب

فاذا كانت الصفقه قد وقعت فعلا كان (ى) مساويا إلى الواحد وإذا لم تقع الصفقه فعلا فان / ى / تســـاوى الصفر فتكون الكميـة / ى ب / إذن دالة على عدد الصفقـات التى جرت فى الفتره المعينـة فى الاقتصاد المعنى . ويمكننا فى هـذه الحالة ان نضع علاقة فيشر بالشكل التالى :

$$ع_{س} + ع_{س'} = ر\,(ى\ ب)$$

أو

$$ع_{س} + ع_{س'} = ر_{١}\,(ى\ ب)^{١}$$

$$+\ ر_{٢}\,(ى\ ب)^{٢} + \cdots + ر_{هـ}\,(ى\ ب)^{هـ}$$

إذا شئنا ان نقسم المبادلات إلى فئات تتقارب فيهـــا الأسعار لنتمكن من استعمال سعر وسطى معقول فى العلاقة .

بذلك يصبح الطرف الثانى مكافئاً للطرف الأول من حيث امكانياته باظهار الحجم الاقتصادى الكلى الممكن .

* * *

إن علاقة فيشر من الناحية الاحصائية تقدم صعوبات كبيرة قد لا يمكن التغلب عليها . لأنه إذا كان من السهل نسبياً تعيين الكتلة الكلية للعملة العينية / ع / فى فترة معينة وتعيين جزء من الكتلة المدونة وذلك بالرجوع إلى قيود الاصدار وقيود المصارف والمؤسسات فانه يصعب كثيراً أن نصل إلى فكرة واضحة عن جزء هام من العملة المدونة التى تحدث عند حدوث مبادلات لأجل (بالدين) ولا يكون لهذه المبادلات من أثر مسجل على سجلات إحدى المؤسسات الاقتصادية (وأن ظهر الأثر فى كثير من الأحيان على سجلات المحاكم). كذلك يصعب تحديد سرعة التداول أو الوصول إلى فكرة كافية عنها وكل ما هنالك أن دوائر الاحصاء تجد أن حركة خروج أوراق النقد وورودها تتبع تقريباً تواتراً واحداً فى المصرف المركزى ولدى الناس وبذلك تتمكن هذه الدوائر من الحصول على (فكرة) لتغير السرعة / س / كما انها تتمكن من الحصول على (فكرة) لتغير السرعه / س' / من ملاحظة حركة الودائع فى المصارف مدة من الزمن . إلا أن الحصول على فكرة عن السرعة المتوسطة أمر صعب جداً . كذلك تعيين

عدد المبادلات يشكل أمراً فى غاية الصعوبة إلا أن دوائر الاحصاء تكون فكرة عن اتجاهه (وليس عنه) بمراجعة احصائيات الانتاج والاستهلاك واحصائيات البضائع المكدسة والمبادلات مع العالم الخارجى . أو أن هذه الدوائر ترجع إلى أرقام الضرائب على حجوم الأعمال . وأخيراً يشكل السعر بالنسبة الاحصاء مسألة ممكنة إلا انها طويلة ومتشعبة وتتعلق صعوبتها بالفكرة التى نريد أن نكونها عنها (الاقتصاد السياسى للسيد جان مرشال) .

* * *

والآن لنفرض أن تغيراً يحدث فى إحدى الكميات التى تدخل فى علاقة فيشر (ع ق س ق الخ . . .) فما هو تأثير هذا التغير على بقية الكميات ؟ وبصورة أعم، ما يكون تأثير هذا التغير على مجمل الاقتصاد ؟ (التغير يجب طبعاً أن لا يكون تافهاً) . ان هذا السؤال يشكل مسألة من مسائل الاحتمالات وبصورة خاصة فى الاقتصاد الرأسمالى . فمثلا ان تغيراً هاماً فى حجم النقد العينى قد يؤثر فى الأسعار أو فى عدد المبادلات أو قد لا يؤثر فى الحجم المالى بحيث تذهب الزيادة فى الودائع والاكتناز والسرعة ، وكل فرض من هذه الفرضيات يشكل حالة محتملة لأن الأمر يتعلق بحالة اقتصادية لا يمكن أن يكون شكلها مؤكداً وعلى الأخص فى العالم الرأسمالى . وحتى لو كان

لدينا صورة كاملة باوسع ما فى هذا الكمال من شمول فى لحظة من اللحظات عن حالة الاقتصاد وكان لدينا من اتساع النظر ما يكفى لاستيعاب هذه الصورة بنظرة واحدة فاننا لانتمكن من الاجابة بشكل قاطع عن الجهة أو الجهات التى يذهب فيها هذا التغير أو الجهات التى يذهب اليها هذا التغير أو الجهات التى تتأثر بهذا التغير لأننا لا نملك بشكل مسبق معلومات عن كيفيـــة تصرف الأجهزة الاقتصادية الهامة تجاه هذا التغير (وعلى الأخص فى العـــالم الرأسمالى). نحن هنا أمام مسألة تشبه لعبة بلياردو بعدد ضخم من الكرات تكون فيها مسألة تحديد ردود فعل الكرات تحت تأثير الكرة الضاربة قضية احتمالات عويصة .

إلا أن الأمر يهون قليلا بدراسة لعادات هذه الأجهزة الاقتصادية من تصرفاتها السابقة ويهون أكثر إذا كان لدينا بالإضافة إلى هذه الدراسات معلومات واضحة عن حالتها الاقتصادية الداخلية وعن علاقاتها بالمجتمع الاقتصادى لكننا نقى دوماً ضمن السهولة النظرية . لأنه لن يكون لدينا أبداً تلك الصورة الدقيقة الكاملة ولا النظره الشاملة لهذه الصورة ونحن دوماً على عدم تعيين ان لم نقل على جهل بالحالة الاقتصادية الراهنة على الرغم من دوائر الاحصاء ، مهما بلغت امكانيات هذه الدوائر . والسبب فى غاية البساطة . هو أن الاقتصاد عالم

ديناميكى متغير والعمليات الاحصائية فيه طويلة ومعقـــدة ولا يمكن أن تكون كاملة وهى لذلك تعطى معلومات عن مرحلة سابقة لذلك تكون دوماً أمام مسألة احتمال عند حدوث تغير فى كمية من الكميات التى تدخل فى أى علاقة اقتصادية . إن الذى يزيد فى صعوبة الإجابة على المسألة هذه (بالاضافة إلى كونها مسألة احتمالات معقدة) هو أن الحركة الاقتصادية لا تسير فى حجم رياضى بسيط متناسب بل أن جهاز الانتاج يتصف بالتعقيد والزوغان (Distortion)

ـ تأثير حادثة التسارع (Acceleration) : التسارع هو بصورة عامة سبق انتاج وسائل الانتاج فى قطاع من القطاعات لانتاج المواد الاستهلاكية فى ذات القطاع . فعند ما يزداد الطلب مثلا على مادة استهلاكية وكان بالامكان زيادة انتاجها (مرونة جهاز الانتاج) وازداد هذا الانتاج فان الازدياد فى انتاج الآلات التى تنتجها وانتاج كل المواد التى تتعلق بانتاج وسائل الانتاج هذه لا يكون بنفس النسبة بل بنسبة أكبر . كذلك تناقص الانتاج لمادة استهلاكية يؤثر بنسبة أكبر منه فى جميع القطاع الذى ينتج وسائل انتاج هذه المادة والسبب هو ان آلة الانتاج تؤلف بالنسبة للمنتجين امكانية استراتيجية فى حالة الازدهار فهم لذلك يتسابقون إليها . وعبئاً فى الازمات يسعى هؤلاء إلى الابتعاد عنه ان لم يكن إلى التخلص منه . ان

هذه القاعدة تتعدل بما تتأكد نتيجة لأسباب فنية تتعلق بوضع المعامل الفنى ومقدار زيادة الطلب . وفى الجملة يتغير تأثير التسارع بحسب الحالة الفنية لجهاز الانتاج وعلى حسب تقدم الامكانيات الفنية فيتناقص تأثيره عند ما تكون امكانيات جهاز الانتاج عالية فى فترة تأثيره كأن يصدف أن تكون زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية فى وقت تكون فيه كثير من آلات المعامل المنتجة متوقفة عن العمل وفى هذه الحالة يكون مفعول التسارع سلبياً فالزيادة فى طلب المواد الاستهلاكية لا تؤدى إلى الزيادة فى طلب آلات انتاجها وما يلحق هـذه الآلات . ثم يزداد الطلب الأخير بشكل متسارع عند ما تستمر الزيادة عل طلب المواد الاستهلاكية . إذن لتقدير مقدار التسارع يجب أن نلم بحالة المنتجين الفنية .

ويمكن تعميم هـذا المبدأ فى كل القطاعات مع اختلاف ظهور أثره من قطاع إلى آخر . والمهم هنا هو عدم تناسب الزيادة فى انتاج المواد الاستهلاكية مع الزيادة فى انتاج آلات الانتاج ومقدار عدم التناسب (التسارع) يتعلق بالحالة الاقتصادية الراهنة وبتقدير المنتجين . فالتسارع إذن يعقد جهاز الانتاج (خاصة الرأسمالى) ويصيبه بأول زوغان .

فى الحركة الاقتصادية تتغير الطلبات بشكل غير متناسب بين المواد الاستهلاكية الضرورية والمواد الاستهلاكية الترفيهية

ففي الارتفاع يزدهر سوق مواد الترف بشكل كبير بالنسبة إلى سوق المواد الضرورية ويتناقص هذا الازدهار كلما ابتعدت المادة الاستهلاكية عن كونها مادة ترف واقتربت من الضرورة.

ويكون الأمر معكوساً في الازمات والانهيار. هنا يجب ان نلاحظ امراً يؤثر على هـــذه القاعدة: وهو حالة مواد الترف التي عند الناس عنـد حدوث الارتفـاع أو الهبوط. فاذا صدف ومرت بالناس حالة ازدهار وكانت مادة من مواد الترف بحوزة الاهلين بحالة جيدة (كالسيارات أو البرادات مثـلا) فان أصحابها لن يستبدلوها بأخرى جـديدة (إلا إذا كانوا من كبار المترفين) وفي الهبوط عند ما تـكون هذه المادة بالية جداً فان كثيراً من الناس يستمرون في شراء هـذه المادة (إلا أن تصبح حالتهم بحيث لا تسمح لهم بهذا الاستبدال). فالتغير إذن لا يكون متناســـباً بين مختلف القطاعات ويتعلق إذن بالحالة، وعدم التناسب هذا يصيب جهاز الانتاج بالزوغان الثاني.

يضاف الى هذين السببين أسباب عديدة أخرى كالحالة النفسية للناس عند حدوث التغير بسبب الحوادث السابقة أو الحالية اقتصادية كانت أوسياسية، وحالة الاقتصاد وامكانياته وتأثير الحياة الاجتماعية والحكم القائم ومدى نفوذ بعض

الجهات الاقتصادية على أداة الحكم كل هذا يجعل من الجو الاقتصادى جواً فى غاية التعقيد ويجعل مسألة الاحتمال التى طرحناها آنفاً مسألة فى غاية الصعوبة من حيث الاجابة عليها .

أما إذا طرحنا السؤال بشكل آخر فقلنا ان تغيراً طرأ على احدى الكميات التى تدخل فى علاقة فيشر (ع ق س الخ ...) وكان هذا التغير فى أول فترة زمنية سابقة فما هو التأثير الذى حدث بسبب هذا التغير طيلة هذه الفترة . هنا تصبح المسألة قضية احصاء . فاذا حصلنا على احصاءات جيدة لمختلف نواحى النشاط الاقتصادى لهذه الفترة بحيث أمكننا أن نكون فكرة عن مقدار التغير فى كل كمية من الكميات الآنفة الذكر لا يصعب عندئذ علينا أن نقرب هذه التغيرات من التغير الأول الذى حدث فى مطلع الفترة وبالتالى أن نجد العلاقة بين تلك وهذا . ثم اننا إذا حصلنا على دراسة كهذه لفترة سابقة أصبح لدينا معلومات تسمح لنا بالتنبوء عن فترة لاحقة كما تفعل دوائر التنبوء الجوى إلا أن نتائج التنبوء تكون فى حالة الاقتصاد أبعد عن الحقيقة من نتائج الرصد الجوى .

وبصورة عامة يمكننا أن نذكر ببعض الملاحظات التى مررنا بها فى المناسبات السابقة من هذا البحث . فنقول مثلا ان ازدياد النقد بعملية اصدار من قبل الدولة تنفع الاقتصاد عند وجوده فى حالة التقلص المالى (أو كما قلنا عند اتجاه الحجم

المالى نحو التقلص المالى والحجم الاقتصادى نحو التوسع أو بقاءه ثابتا ويمكن لهذه الزيادة أن توقف هبوط الأسعار وبالتالى يمكن أن تعيدها إلى ماكانت عليه بل ويمكن أن تكون سبباً فى حركة ازدهار عامة اذا كان الاقتصاد فى أوضاع تسمح له بذلك كما أن سحب الدولة جزءاً من العملة المتداولة فى حالة التضخم يمكن ان تعيد الى الاقتصاد حالته المتوازنة . وقد يكون التضخم موقتاً بطبيعته كأن يكون هنالك بعض العوامل الاقتصادية الناشئة والهامة إلا أن فعلها لم يظهر بعد فى الاقتصاد فيكون العمل الذى تقوم به الدولة بسحب جزء من النقد عن جهل بهذه العوامل سبباً فى فقدان المرونة قد يؤدى الى توازن آنى يعقبه انهيار . وقد يكون الاقتصاد متوازناً الا أن هنالك من العوامل الناشئة ما يفيد معها اصدار جديد أو سحب جزء من العملة بحيث يتسبب عن عمل كهذا صعود اقتصادى أو حفاظ على التوازن . كل هذا يفرض علينا معرفة تامة بأحوال اقتصادنا المعنى وذلك عن طريق الاحصاءات الشاملة الدقيقة والنظرة التحليلية المتفهمة لنتائج هذه الاحصاءات وكيفية تغيرها (مع اعترافنا دوماً بصعوبة هذه المسألة) .

* * *

إن الذى قلناه حتى الآن يبين لنا الصعوبة العملية لحل

مسألة تأثير التعمير فى قطاع اقتصادى على مجمـــل القطاعات الأخرى وبالتالى مسألة امكانية التأثير فى هذا الاقتصاد بتدخل فيه من قبل الدولة أو من قبل سلطات اقتصادية مسئولة أو مؤثرة (المصرف المركزى ، المصارف ، التروستات أو الكارتيلات الخ . . .) والذى رأيناه أن المعركة تدور دوماً حول نقطة لاتتعداها أبداً . وبعبارة أخرى أننا نجد أنفسنا دوما أمام حالة اقتصادية تتمثل بحجم مالى / ل ع / وحجـــم اقتصادى / ص ع / من المتواليتين / I ، II / المذكورتين آنفاً وباتجاه لهذا الاقتصاد نحو الحالات العليـــا أو الدنيا وكل ما بامكاننا عمله فى اقتصاد رأسمالى هو أن نقوى وضعنا فى هذه الحـــالة حتى يقوى اتجاهها نحو الأعلى أو حتى نوقف الاتجاه نحو الحالات الدنيا من المدرج المذكور آنفاً . وتقوية الوضع هذه لاتكون عادة بواسطة تأثيرات منتظمـــة (Systématiques) ترتكز على أعمال منتظمة سابقة ، كانت قد مكنتنا من التملك بناصية الاقتصاد ، بل تكون بأعمال يمكن أن نسميها (بسبب طبيعة الاقتصاد الرأسمالى والدول الرأسمالية) ارتجالية أو انتهازية قد تؤدى فى النتيجة إلى الغرض أو قد لاتؤدى إليه . وهذا فقط من أجل تقوية وضع واحد أو من أجل نقطة واحدة . أما السير بالاقتصاد على خط يسير

دوماً إلى الأعلى فهذا لايمكن بالبديهة بمجرد التدخل الارتجالى الطريق الوحيد الممكن فى الدول الرأسمالية (هذا مع افتراضنا حسن نية الدولة الرأسمالية ونزاهتها وحيادها بين مختلف الفئات الاقتصادية . أما افتراض حالة تساط فئة من هذه الفئات كما هو الحال فى الواقع على جهاز الدولة وعمله لصالحه تبعاً لمفهوم الديموقراطية الرأسمالية التى تشبه ديموقراطية لاعبي القمار فان آثار تدخل الدولة الانتهازى لايكون بالشكل الذى ذكرناه !)

١٠ــ تحديد الحالات

لقد تكلمنا كثيراً عن الحالات الاقتصادية فقانا مثلا ان الحجوم فى المتواليتين :

$$/\ I\ /\ ل_{1}\ ،\ ل_{2}\ ،\ ...\ ،\ ل_{ن}\ /II/\ ص_{1}\ ،\ ص_{2}\ ،\ ...\ ،\ ص_{ه}$$

تقابل كل واحد منها حالة اقتصادية معينة والحالة الواقعية تتصف بانطباق حجم مالى من المتوالية / I / على الحجم الذى يقابله فى المتوالية II وإن هذين الحجمين يشكلان وجهى الحالة . لكن ماهى الحالة وماهى حدودها ؟

ان الامكانيات الاقتصادية لبلد من البلدان يمكن أن تحصر فى القطاعات التالية على وجه العموم :

١ — الانسان
٢ — الطبيعة
٣ — أدوات الانتاج
٤ — القوى المحركة
٥ — المال
٦ — وسائل التماس (نقل ، اتصال)
٧ — السكن
٨ — الخدمات العامة (من قبل الدولة)
٩ — التجارة
١٠ — المواد الاستهلاكية التى بحوزة الانسان
١١ — شكل المجتمع

فالقطاعات من / ١ / الى / ٩ / تؤثر فى تغيير الاقتصاد بالانتاج أو الاستهلاك أو كقطاع مساعد على ذلك كقطاع المال وقطاع وسائل التماس والتجارة ، أما القطاع /١٠/ فيبين مالدى الناس من مواد استهلاكية . وتغير حجمه هو الذى يحدد الطلب الكلى لسلع الاستهلاك . وهذا التغير يشبه إلى حد كبير مايسمى باستهلاك الآلات المنتجة بسبب الانتاج أو القدم (استهلاك فيزيائى أو أدبى) التى يعوضها صاحب العمل كلما لزم الأمر ويزيد عليها إذا ازداد حجم الطلب، كذلك الفرد الذى بحوزته سلع الاستهلاك يعوضها كلما استهلكت ويزيد عليها عندما تتحسن أحواله . وحيث ان الذى يهمنا هنا هو

حجم التغير فى الاقتصاد وأن التغير فى حجم المواد الاستهلاكية المذكورة متضمن فى / ١ / عندما نعتبره مستهلك فان بامكاننا أن نسقط هذا القطاع .

أما وسائل التماس فمع عدم نموها فى فترة زمنية قصيرة فساعدتها لقطاعى الاستهلاك والانتاج تستدعى إدامتها وهو مايشكل منها الوجه المستهلك . كذلك هو الحال فى أمر السكن أما الخدمات العامة التى هى فى ظاهرها مستهلكة فان مساعدتها على الانتاج يكون فى رفع المستوى الفنى والصحى للمجتمع وحمايته وترفيهه الخ ...

وأخيراً فان شكل المجتمع يؤثر فى حياته الاقتصادية بشكل حاسم وقد امتلأت المكتبات بالأدب حول هذا الموضوع وسنتكلم قليلا عنه فى سياق البحث وتأثيره أيضا ثابت فى فترة قصيرة .

لنضع إذن هذه القطاعات فى جدول ذو مدخلين: / منتج / العمودى و / مستهلك / الأفقى :

ولنقل الآن كلمة عن الجدول رقم (١) . لقد قسمنا الانسان إلى ثلاثة فئات :

١ ــ الفئة المالية : وهى مجموعة الناس . وقد فضلنا أن نمزج المال بالأفراد على اعتبار أن القطاعين (الناس والمال)

الإنتاج	الاستهلاك	الإنسان			الطبيعة		أدوات الإنتاج		القوى المحركة	وسائل التماس	السكن	الخدمات العامة	التجارة	المجموع
		المال	مستهلك	منتج	الزراعة	المواد الأولية	للإنتاج	للاستهلاك						
		ا	ب	ح	د	هـ	و	ز	ح	ط	ى	ك	ل	
الإنسان ١ ٢ ٣ ١٠٠٪	المال	ا١			د١	هـ١	و١	ز١	ح١	ط١	ى١	ك١	ل١	س
	مستهلك	ا٢												
	منتج	ا٣	ب٣		د٣	هـ٣	و٣	ز٣	ح٣	ط٣	ى٣	ك٣	ل٣	ف
الطبيعة ٤ ١٠٠٪ ٥	الزراعة	ا٤	ب٤		د٤									ص
	مواد أولية	ا٥	ب٥		د٥	هـ٥	و٥	ز٥	ح٥	ط٥	ى٥	ك٥	ل٥	ق
أدوات الإنتاج ٦ ١٠٠٪ ٧	للانتاج	ا٦			د٦	هـ٦	و٦	ز٦	ح٦	ط٦	ى٦	ك٦		ر
	للاستهلاك	ا٧	ب٧		د٧	هـ٧	و٧	ز٧	ح٧	ط٧	ى٧	ك٧	ل٧	ش

القوى المحركة ٨ ١٠٠٪	X	ا٨	ب٨		د٨	هـ٨	و٨	ز٨	ح٨	ط٨	ى٨	ك٨	ل٨	ت
وسائل التماس ٩ ١٠٠٪	X	ا٩	ب٩		د٩	هـ٩	و٩	ز٩	ح٩	ط٩	ى٩	ك٩	ل٩	ض
السكن ١٠ ١٠٠٪	X	ا١٠	ب١٠		د١٠	هـ١٠	و١٠	ز١٠	ح١٠	ط١٠		ك١٠	ل١٠	ظ
الخدمات العامة ١١ ١٠٠٪	X	ا١١	ب١١		د١١	هـ١١	و١١	ز١١	ح١١	ط١١	ى١١	ك١١	ل١١	غ
التجارة ١٢ ١٠٠٪	X	ا١٢	ب١٢		د١٢	هـ١٢	و١٢	ز١٢	ح١٢	ط١٢	ى١٢	ك١٢	ل١٢	ن
المجموع	X	ل ط												

متشابهان من حيث الانتشار فى كل الاقتصاد . فليس من قطاع اقتصادى يخلو من الأفراد الذين يعملون فيه ، كما أن الحجم المالى يرافق كل حركة اقتصادية وهو يملك كل الناس (وان كانت نسب التوزيع تختلف بمقادير كبيرة بين بعض الأفراد وبين كل الآخرين) الأمر الذى لا يشبه بقية القطاعات (الآلات مثلا لا تنتشر فى كل مكان) .

ان الكميات الأفقية للمال /ى ، هـ ، . . . ، ل / تبين ما يصرف على مختلف القطاعات لتقوم بالإنتاج أو هى تبين مبالغ الاستثمار فى مختلف القطاعات إذا شئنا أن نعتبر الاستثمار مجردا عن أجور العمال . والسبب اننا جعلنا هذه الاجور كوارد لقطاع اليد العاملة التى تقدم العمل على سوية واحدة مع بقية القطاعات التى تقدم السلع أو الخدمات الأخرى . فتكون إذن كل كمية من الكميات الأفقية من سطر المال ثمناً للمواد التى قدمت للقطاع فى الفترة المعينة أو هى ثمناً لجميع المواد المبينة فى عمودها عدى اليد العاملة ، أى أن :

ى مثلا هى ثمن ى ى ى ى ى . . . . ى
١ ٤ ٥ ٦ ٧ ١١

ى هـ ، ، هـ . . . . . ى هـ
١ ٥ ١١

. . . . . .

ى ل ، ، ل ى . . . . . ى ل
١ ٥ ١١

وأخيراً فان س = ى + هـ + . . . + ك + ل

تمثل مجموع مصاريف هذه الفترة .

أما الكميات العمودية للمال / ا ، ا ، . . . ا /

فهى تؤلف وارد الذين قدموا خدمات أو سلع وهى لذلك تساوى ثمن السطر الذى هى فيه (عدى — ا) مثلا :

ا تساوى ثمن ب ى هـ . . . ل

التى تمثل اليد العاملة فى مختلف القطاعات

ا تساوى ثمن ل ى ثمن المحاصيل الزراعية

ا « « ب ى . . . ل مقدار

استهلاك وسائل التماس

ا تساوى ثمن ب ى . . . ل

الخدمات التجارية

(ا) وضعت بشكل وارد للمال وهى لذلك تساوى مجموع فوائد الفترة وتؤلف وارد الرأسماليين ، والمقرضين :

٢ ــ الفئة المستهلكة : وهى مجموعة السكان من عاملين وغير عاملين واننا نرى فى الجدول ان لهذه الفئة موردين ماليين أحدهما أمامها/١/٢/ والآخر أمام المنتج /١/٣/ لأن المورد الأخير هو أجر المنتجين أما الأول /١/٢/ فهو حقوق لغير المنتجين كانوا قد اكتسبوها عند ما كانوا منتجين أو ورثوها عن ذويهم (رواتب التقاعد مثلا ، والمساعدات الخ)

٣ ــ الفئة المنتجة : وهى تضم جميع من يقومون بالعمل ومن جملتهم أصحاب العمل والرأسماليين المساهمين فى الارباح (وبذلك يستحقون العطف فهم فى جملة الكادحين)

أما الطبيعة فقد قسمناها إلى قطاعين :

ــ الزراعة : وهى كمنتجة توزع انتاجها على المستهلكين وعلى نفسها كبذار وطعام للعمال الزراعيين والمزارعين والمواشى .

ــ المواد الأولية : وهى موزعة على جميع القطاعات باستثناء قطاع العمل . أما ما يصيب منها المستهلك والخدمات العامة والتجارة فتكون على الأغلب بشكل مواد للتدفئة أو ملح الطعام وغير ذلك .

وقسمنا أدوات الإنتـــاج إلى منتجة لأدوات الإنتاج وأخرى لسلع الإستهلاك ، ووسائل التماس والسكن تقدم خدمات إلى مختلف القطاعات بمقـــدار استهلاكها (المادى والمعنوى) . أما قطاع الخدمات العامة (الدولة) وقطاع التجارة فإن الأول قد يقدم بعض السلع والدراسات والخدمات (مثلا تسهيل الأعمال التجارية ، مساعدات الخ ...) إلى مختلف القطاعات والقطاعين معا (الدولة والتجارة) يسهلان تبادل الخدمات والسلع بين مختلف القطاعات أما /ا$_{١١}$/ المال المذكور عمودياً أمام الخدمات العامة فهو يؤلف واردات الدولة ومصاريفها تتمثل أفقياً بالكمية /ك$_{١}$/ ولا يدخل فى هذه المصاريف أجور العمال والموظفين وعائداتهم لأننا جعلناها وارداً للسكان .

هذا وأن ما سبق من الكلام عن هذا الجدول لا يعنينا بمقدار ما نرمى إليه منه (فمثله كثير جداً فى بحوث الاقتصاد والتخطيط وعلى طالب المزيد أن يعود إليها) . أن مانبغيـــه من الرموز المتضمنة فيه هى أن تكون نسباً مئوية لإمكانية كاملة . لذلك وضعنا فى عمود الإنتاج إشارة /١٠٠٪/ لكل قطاع . لنعتبر مثلا :

ب$_{٣}$ ، ء$_{٣}$ ، هـ$_{٣}$ ... ، ل$_{٣}$

كنسب مئوية من مجموعة اليد العاملة الممكنة فى هذا الاقتصاد فيكون

$$ف = ب_{٣} + د_{٣} + هـ_{٣} + \cdots + ل_{٣}$$

النسبة المئوية لمجموع اليد العاملة الموزعة على مختلف القطاعات إلى مجموع اليد العاملة فى البلد. فإذا لم يكن هنالك عاطل عن العمل كان :

$$ف = ١٠٠٪$$

كذلك : $ص = ب_{٤} + د_{٤}$

يمثل النسبة المئوية للإنتاج الزراعى بالنسبة إلى الإنتاج الممكن فى هذه الفترة فإذا كان هذا أكبر إنتاج ممكن كان

$$ص = ١٠٠٪$$

وتكون $ه = ١٠٠٪$ إن لم يمكن استخراج أى مادة أولية أخرى واستعملت كل المواد الأولية الموجودة. وعندما تعمل كل أدوات الإنتاج الممكن أن نحصل عليها فى الفترة المذكورة على الطريقة المثلى (optimum) فان : $ر = ش = ١٠٠٪$ وكذلك الأمر فى القوى المحركة ووسائل التماس والسكن. أما فى الخدمات العامة والتجارة فيجب أن نفتش عن الوضع الأمثل اللازم لخدمة الإقتصاد المعنى كى نحصل على

الـ /١٠٠٪/ وهذا الوضع الأمثل يتمثل على الأخص فى أن لا يكون كثير من الناس الزائدين عن حاجة العمل (كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية لكن عيب هذا النظام لا يعود إلى هذا السبب فقط بل إن هذا ناتج من عيوب النظام الرأسمالى فلا يصلح الحال إذا منعنا بعض الناس من تعاطى التجارة أو سرحنا عدداً من الموظفين) . هذا ويجب أن نلاحظ هنا أن الوضع الأمثل من أجل كل قطاع ليس هو الوضع الذى يزدهر فيه هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى بل هو وضع يجب أن يحسب بالنسبة لمجموعة القطاعات . فينتج عن هـذا فى بادىء الأمر تناقض بين مختلف القطاعات ويحـل التناقض بالحصول على مجموعة من الأوضاع المثلى تؤلف وضعاً واحداً أمثلا لكل الإقتصاد . والإقتصاد الأمثل هو الذى يستنفذ فى وضعه الأمثل كل إمكانياته ولا يحتاج فى الوقت ذاته لاستيراد أى إمكانية من الخارج (على أن تكون إمكانياته على درجة كافية من الإحترام فالصحراء تمثل أيضاً حالة مثلى من حيث التوازن) إن اقتصاداً كهذا غير موجود فى الواقع فلابد إذن من وجود بعض الزوائد والنواقص فى بعض القطاعات، أو كلها فالزائد يصدر والناقص يستورد وتكون الحالة المثلى بزيادة الصادر على المستورد (طبعاً بعد الحصول إلى أحسن حل من أجل كل الناس فى الداخل حتى لا يكون التصدير على حساب

التسوية الإقتصادية لأفراد المجتمع كما يحدث عادة فى الإقتصاد الرأسمالى) .

لننظر الآن إلى الوجه المالى للجدول . إن الرموز : ى$_{1}$ ، ه$_{1}$ ، ... ، ل$_{1}$ هى أيضا نسب مئوية بالنسبة إلى الحجم المالى الممكن فى الفترة التى يمثلها الجدول فيكون المجموع :

$$\text{ى}_{1} + \text{ه}_{1} + \ldots + \text{ل}_{1} = \text{س}$$

يمثل أيضاً نسبة مئوية من الحجم المذكور وهى النسبة التى استعملت فى الاستثمار . أما الكميات : ا$_{1}$ ، ا$_{2}$ ، ... ، ا$_{12}$ فهى حيث تؤلف نسباً مئوية من الحجم المالى الممكن تؤلف أيضاً مورد مختلف القطاعات وهو يساوى ما دفعه الناس فى شراء حاجياتهم ودفع الفوائد وضرائب الحكومة (المباشرة وغير المباشرة) وشراء الخدمات المختلفة وفى الاستثمار ، فيكون إذن المجموع :

$$\text{ا}_{1} + \text{ا}_{2} + \text{ا}_{3} + \ldots + \text{ا}_{12} = \text{ل}_{\text{ط}}$$

يمثل مصروف الناس والكمية س وهو نسبة مئوية من الحجم المالى المار ذكره . فاذا استعمل هذا الحجم المالى كله

فى هذه الفترة التى يمثلها الجدول كان : ل / ط = ١٠٠ ٪ وهو الحجم المالى الممكن .

* * *

والآن لنعد إلى الحالة الممثلة فى الجدول (١) . ولنفرض ان فترته التى جرت فيها كل العمليات الاقتصادية التى انتجته بحيث أن الطلب على جميع القطاعات كان بصورة لم يستدع معها الأمر إلى أى تغيير يذكر فيها لليد العاملة ووسائل الانتاج أو الخدمات . فنقول أن الاقتصاد الممثل بهذا الجدول لم تتغير حالته طيلة تلك الفترة . أما الحالة فتحد بين حدين يكون الأمر فى كل منهما بحيث، إذا وقع تغير معين فى قطاع الانتاج الصناعى أثر هذا التغير فى جميع القطاعات الأخرى بنفس الاتجاه (قد يحدث تغير معاكس فى بعض الفروع والدوائر الاقتصادية الصغيرة ، كتأخر بعض الفروع الزراعية مثلا عندما تنشط الصناعة . إلا أن هذا وما شابهه لا يهم ما دام تافهاً بالنسبة لمجموع الاقتصاد) . ان التغير المعين الآنف الذكر هو الحد الأصغرى للتغير فى القطاع الصناعى كى يحدث أصغر تغير فى بقية الفروع . ويمكن أن يعرف حد الحالة الاقتصادية بشكل آخر ينتج عن الشكل السابق بقولنا بانه يتمثل فى تغير فى قطاع من القطاعات الاقتصادية أو كلها عدا القطاع الصناعى بحيث يحدث هذا التغير الأصغرى فى القطاع الصناعى .

وقد أظهرنا هنا امكانية التغير العام إذا حدث تغير فى قطاع واحد للاشارة إلى ما للنواحى الاقتصادية المختلفة من علاقة وثيقة بعضها ببعض وقد يكفى التغير فى جزء من قطاع حتى يسبب تغيراً عاماً (لكننا نكرر ونقول ان مسألة ايجاد هذا الجزء المناسب للحالة الراهنة لكى يحدث التغير العام تبقى مسألة صعبة وعويصة ومسألة احتمالات) .

أن سبب اصرارنا على اظهار القطاع الصناعى والتغير الأصغرى فيه هو لأن هذا القطاع أقل تعقيداً من غيره من القطاعات سيما وان انتاجه ووسائل انتاجه يمكن تحديدها بسهولة تامة . أما التغير الأصغرى الذى أشرنا إليه آنفاً فهو تغير موجود وكميته تتعلق بالحالة الاقتصادية حول النقطة التى تفصل بين الحالتين اللتين يسبب هذا التغير الأصغرى الانتقال من أحدهما إلى الأخرى .

والسبب هو ان التغيرات التافهة لا تؤثر فى الجسم الاقتصادى لتحدث فيه تغيراً شاملا وذلك لاتصاف هذا الجسم بالمرونة هذا من جهة ومن جهة ثانية هنالك من التغيرات التى تؤثر فى الجسم الاقتصادى فتحدث فيه تغيراً شاملا فلا بد إذن من أن يوجد تغير الأصغرى يحدث أصغر تغير فى الجسم الاقتصادى (Quantum) . والجسم

الاقتصـــادى يقبل فصل التراكم أى أن له ذاكرة وذلك أيضاً بسبب مرونته ، لذلك كانت حدود الحالات تشكل نقاط انقلاب لا نقاط تحول مستمر .

هذا وبعد كل ما مر بنا يمكننا أن نمثل الجسم الاقتصادى وكأنه يتألف من طيات تتصل بعضها ببعض . كل طيـــة منها تؤلف حالة والحدود بين الطيات هى الحدود بين الحالات وقد بعثت الحياة فى كل طياته التى تمثل كل الحالات الدنياحتى الحالة التى يوجد فيها هذا الاقتصاد وذلك بسبب نفخها مثلا . أما بقية الحالات فهى لاتزال مرمية على الأرض مكدسة بعضها فوق بعض تنتظر ورود الهواء اليها لتنتعش وتلحق بصاحباتها .

وأخيراً فان مقدار التغير الأصغرى يتغير من اقتصاد إلى آخر فقد يكون فى بلد رأسمالى متقدم بادخال أواخراج سلسلة (Chaine) للانتاج فى كل مصنع من قطاع الانتاج أوما يعادل نتائج هذا فى بقية القطاعات . أو بايقاف أو تشغيل نول إضافى فى العدد المحدود من مصانع اقتصاد متأخر ، أو ما يعـادله فى بقية قطاعات اقتصاد هذا البلد .

أما التغيرات فانها تحدث على شكل موجات قد تستمر حتى تستوعب الجسم كله أو تموت حول نقطة البدء إذا كانت هذه التغيرات تافهة . أما المرونة فانها صفة للجسم الاقتصادى

فى الحالة الواحدة أو بعبارة أصح هى صفة الجزء الحى من الجسم الاقتصادى . أما الجسم بمجموعه فمرونته تنقلب إلى مدى فنقول فى حالة من الحالات مثلا ان الجسم الاقتصادى لازال فيه مدى وذلك عندما يكون هنالك حالات عليا أو دنيا أخرى ويكون المدى بمقدار عدد هـــذه الحالات الأخرى وباتجاهها نحو الأعلى أو الأدنى . والحجم الاقتصادى أو المالى لذلك لايكون ثابتا إلا فى نقطة أما ضمن الحالة فان الحجمين مرنان ويمكن تغيرهما ضمن حدود الحالة .

١١ــ المؤثرات الاجتماعية

ضمن هـــذه الكتل الهائلة التى تؤلف مختلف النواحى الاقتصادية فى بلد رأسمالى حيث لاتوجد أسس كافية للتحكم بها وتنظيمها تم تسيير الاقتصاد فى الاتجاه الامثل يتسابق الناس إلى احتلال المركز الاستراتيجى الأهم وعلى حسب قوانين الاحتمالات وقوانين الأعداد الكبيرة لابدأن يتشكل وضع هو الاكثر احتمالا . وشدة الاحتمال تتعين دوما بشدة الأسباب . وأحسن مثال يشرح تأثير شدة السبب فى إعطاء حادث بين جملة من اخواته النصيب الأكبر من احتمال الوقوع هو مثال القذائف المسددة الى هدف .

ان الشكل الباليستيكى للقذيفة والتوجيه البدائى نحو الهدف

والقدرة الدافعة للقذيفة نحو الهدف هى الأسباب الشديدة التى تؤثر فى حملها اليه . إلا أن هنالك أسبابا أخرى تتعلق بعدم كمال صنع القذيفة وحسابات التوجيه وتقديرات القدرة الدافعة يضاف اليها العوامل الجوية المؤاتية والغير مؤاتية تضاف إلى الأسباب الرئيسية الآنفة الذكر مما يجعلنا ندرك من الوهلة الأولى أن القذائف الموجهة نحو الهدف ضمن جميع هـــذه الشروط (المسببة بعضها بقوة وأخرى بضعف) لن تقع جميعها من جهة فى الهدف ومن جهة أخرى لن تبتعد جميعها عن الهـــدف بل تتساقط حوله بقرب أو بعد يتعلق بمجموعة تأثيرات الأسباب المبينة أعلاه . أن محصلة هذه الأسباب تتبع بصورة عامة اتجاها يبتعد عن اتجاه الأسباب الشديدة (المرغوبة) بمقدار يكبر أو يصغر على حسب شدة الأســـباب الضعيفة (الغير مرغوبة) مما يجعل القذائف تنتثر حول الهدف لا فيه ولا بعيدة عنه .

أما إذا لم يكن هنالك تسديد ولا شكل باليستيكى للقذيفة وكانت القدرة الدافعة كيفية فان احتمال وقوع القذيفة فى كل نقطة من نقاط سطح الدائرة المحيطة بنقطة الانطلاق وبنصف القطر الممكن يكون واحداً من أجل جميع نقاط سطح الدائرة (على أن تكون الحالة الجوية ثابتة فى جميع الاتجاهات) .

ان المواقع المتسلطة فى الاقتصاد تكون دوماً محدودة فهى اذن بقبضة عدد محدود من الناس. والدولة من جملة المراكز المتسلطة .

أما كيفية تحكم هذه المراكز بالاقتصاد وشدته فتتعلق بالحالة الاجتماعية التى قد تسمح لأفراد بملك كل مافى الدولة كما هو الحال فى البلاد المتأخرة الواقعة تحت النفوذ أو الاستعمار أو قد تسمح باحتلال مراكز هى من القوة ما يمكن محتليها من فرض توجيه هام فى الاقتصاد كما هو الحال فى الدول الرأسمالية المتقدمة . أما الدولة فتكون تحت تسلط الاتجاه الأقوى .

فاذا عدنا الى الأعداد الكبيرة والكتل الضخمة من الناس والأرزاق والى الحوادث الاقتصادية المتعددة فى الاقتصاد وتذكرنا هذه المواقع المتحكمة نجد أن الحالة التى تقع باحتمال أكبر هى الحالة الناشئة عن السبب الأشد أى عن توجيه المراكز المتحكمة فى الاقتصاد (التى يحتلها نفر ضئيل بالنسبة إلى مجموع الناس) .

لذلك نجد أن دراسة الحجوم الاقتصادية الممكنة وانطباقها على الحجوم المالية الممكنة بشكل مجرد عن هذا الواقع هى دراسة نظرية بحته لا تقع أبداً فى العالم الرأسمالى .

النتيجـــة

نعود فنتساءل هل العملة سلعة مجردة ؟
ان هذا تعريف جامد غير صحيح .

لقد قلنا ان الحجم المالى هو أحد وجهى الحالة الاقتصادية والوجه الآخر منها هو الحجم الاقتصادى (حجم النشاط الاقتصادى الذى ينتج البضاعة) . أضف إلى هـذا أن الحالة تتمثل بمقدار ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات ومنافع فى فترة معينة وبكيفية توزيع هذا الانتاج على المجتمع فى هذه الفترة . فيمكننا أن نقول أن الحجم المالى هو وجه البضاعة الكلية لمجتمع (مجموعة السلع والخدمات والمنافع الناشئة فى الفترة الزمنية) موزعة بكيفية معينة على هذا المجتمع . والحجم الاقتصادى هو الوجه الآخر للبضاعة موزعة بالكيفية السابقة . وكيفية التوزيع لها أهميتها القصوى هنا ، لأن البضاعة وحدها مجردة عن كيفية توزيعها على المجتمع لا تعنى شيئاً ولا تمثل أى حالة اقتصادية . وعنـد ما يضيق مجـــال الحجمين حتى الصفقة الواحـدة ينعـدم تأثير التوزيع ويمكننا عندئذ أن نقول أن

العملة (التى تعقد الصفقة بها) هى أحد وجهى البضاعة . أما الوجه الآخر فهو النشاط الاقتصادى الذى بدأ بصنع البضاعة وانتهى بايصالها إلى مكان الصفقة .

فالمال مجرد عن البضاعة هو مجرد معدن وأوراق والبضاعة مجردة عن المجتمع لا تعين إلا حالات موجـــودة فى قصص الخرافات والعبث هو العمل الذى لا ينتج بضاعة .

﴿ انتهى ﴾

المراجع :

- الاقتصاد السياسى للسيد جان مرشان
- التخطيط الاقتصادى للسيد بته لم
- سلسلة رسائل التخطيط القومى الصادرة عن لجنة التخطيط القومى .

الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
21	15	للعملة بتجاوز الغطاء	للعملة الورقية عندما لم يكن يسمح للمصارف المصدرة للعملة بتجاوز الغطاء
26	13	فكثيراً	فكثير
31	3	تنتقل	تنتقل
31	4	الواحدة	الواحدة منها
31	18	عن غيره يتجمعون	عن غيره بل إنهم يتجمعون
34	12	ذرات	دارات
35	6	اذ	أو
38	9	كما هو	كما هي
38	10	/ل/ه/ن/	/ل/هو/ن/
38	13	اذا افترضنا	....
48	1	الازدهار	التوسع
51	2	ثم اشتد	ثم يشتد
54	9	الكمية /س/	الكمية /ر/
55	16	اثني عشر متراً بسعر ستة جنيهات	اثني عشر متراً بسعر جنيهين
56	1	تبلغ اكثر من اربعة اضعافه	يبلغ أكثر من عشرة أضعافه
56	2	أقل من عشره	حوالي سدسه.
61	15	ع ر + عَ رَ	ع س + عَ سَ
61	16	ع ر + عَ رَ	ع س + عَ سَ
62	16	/ر/	/س/
62	17	/رَ /	/سَ /
66	20	الترفيه	الترفيهية
70	1	التعبير	التغير
76	4	الأفران	الأفراد

حولة بين الكتب

الرأسمالية بوجهيها المالى والاقتصادى

الراسمالية كنظام هى بناء متفاعل يقوم على اساس اقتصادى ، وتنبثق من هذا الاساس اوضاع اجتماعية وسياسية وتشريعية وفكرية . والاساس الاقتصادى للراسمالية هو اسلوب الانتاج الذى يتمثل اولا فى ادوات ووسائل الانتاج الآلى ، وثانيا فى علاقات الانتاج التى تجعل من العمال اجراء ومن اصحاب الاعمال مالكين لادوات الانتاج . هذا هو الاساس الاقتصادى للراسمالية كنظام .

ولكن الفريق عفيف البزرى فى كتابه « الراسمالية بوجهيها المالى والاقتصادى » يتعرض للاقتصاد الراسمالى من زاوية اخرى ، هى زاوية علم الاقتصاد التقليدى . وهذا هو السبب فى انه عندما يتحدث فى كتابه عن « اقتصاد » الراسمالية ، انما يعنى به « مقدار ما ينتج المجتمع من سلع وخدمات ومنافع فى فترة معينة ، وكيفية توزيع هذا الانتاج على المجتمع فى هذه الفترة » .

يقول المؤلف : ان للاقتصاد او الحالة الاقتصادية وجهان : الاول هو الحجم المالى والثانى هو الحجم الاقتصادى .

اما الحجم المالى فهو مجموع السلع والخدمات والمنافع الناتجة فى فترة معينة والتى يتم توزيعها بشكل يمكن ان تعبر عنه العملة . واما الحجم الاقتصادى فهو عملية انتاج هذه السلع او النشاط الاقتصادى المؤدى اليها . والمفروض فى هذين الحجمين ان يتطابقا ، ولكن كثيرا ما يحدث مثلا ان يتوقف عدد من الآلات ويتعطل عدد من العمال او تتجمد امكانيات اقتصادية او مالية معينة ، ومن ثم لا يتطابق الحجمان . وعندما يزيد الحجم المالى عن الحجم الاقتصادى ، اى عندما تزيد الاموال عن المشاريع الاقتصادية ، تظهر نوع من الاقتصاد المالى تتكدس فيه رؤوس الاموال كما هو الحال فى سويسرا ومونت كارلو .

وعندما يزيد الحجم الاقتصادى عن الحجم المالى تذهب الثروات الاقتصادية هدرا كما يحدث فى البلاد المستعمرة التى يستغل الاستعمار اقتصادياتها ولا يترك لها فى مقابل ذلك سوى حجم مالى ضئيل .

ويرى المؤلف ان علاقة فيشر او معادلة فيشر هى الشكل الرياضى الذى يصلح للتعبير عن مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الحجمان المالى والاقتصادى . ولهذا يتناول هذه المعادلة بالشرح ، ثم يشرح عناصرها المختلفة كالعملة وانواعها وكيفية نشوئها وسرعة تداولها . ثم يتطرق الى شرح التقلص المالى والتضخم المالى . واخيرا يصل الى تناول القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى تفاعلها

وفصول الكتاب حافلة بالرموز والمعادلات الرياضية . ولكن تجنب الاكثار من هذه الرموز والمعادلات كان كفيلا بتيسير الكتاب على القارىء .

بقيت ملاحظة عن الظاهرة التى يسميها الفريق عفيف البزرى ظاهرة الازدهار الامثل اى اقصى حالات الازدهار . فيقول :

» اذا انطبق الحجم المالى الاقصى على الحجم الاقتصادى الاقصى حتى لم يصبح مورد الا واستغل ولا عاطل الا واعطى عملا ولا آلة الا واستنفدت ، اصبحنا فى حالة الازدهار الامثل . وهذا يمكن ان يحدث فى بلد راسمالى متقدم جدا » .

وهذا الراى يرتبط برأى المؤلف فى ان اسباب عدم تطابق الحجمين المالى والاقتصادى تتمثل بالتحديد فى نقص وسائل المواصلات أو سوء توزيع التجمعات او ما الى ذلك ، مع ان هذه فى الواقع اسباب ثانوية ، والسبب الاساسى هو طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى نفسه . ولهذا نجد ان البلاد الراسمالية المتقدمة جدا لا يتوفر فيها التطابق او الازدهار الذى يتحدث عنه المؤلف . وليس ادل على ذلك من ان انجلترا وامريكا فى اشد مراحل ازدهار اقتصادها الراسمالى المتقدم لم يتخلصا من البطالة وفقر الفئات الكادحة وتجمد الكثير من الموارد والامكانيات وخنق المخترعات الجديدة التى قد تضر بمصالح الاحتكارات القائمة . ومن هنا يجب ان نميز بين الازدهار فى اطار النظام الراسمالى ، والازدهار الذى لا يقف عند حد والذى لا يمكن ان نعين له حدا اقصى فى الحجم المالى ولا فى الحجم الاقتصادى ، وهو الازدهار الذى يسير نحو التحقق فى مجتمع اشتراكى تتجمع فيه وتتطور كل امكانيات الانسان فى اتجاه السيطرة على الطبيعة .

اسماعيل المهدوى

اللواء البزرى يرد على إسماعيل المهدوى

سيدى رئيس التحرير

تحيه وبعد .. فقد قرات فى صحيفتكم الغراء كلمه الاستاذ اسماعيل المهدوى عن موضوع الراسمالية بوجيهيها المالى والاقتصادى الذى اصدرته مؤخرا .

واننى اذ اشكر الاستاذ الناقد على كلمته اود ايضاح بعض النقاط التى أثارها :

اننى مقتنع كل الاقتناع بالتعريف العلمى للراسمالية كنظام الذى اورده الاستاذ المهدوى فى مطلع كلمته . ومتفق مع الاستاذ فى أن موضوعى ، الراسمالية بوجهيها المالى والاقتصادى يتعرض للاقتصاد الراسمالى من زاوية علم الاقتصاد

واحب ان اضيف هنا ايضاحا لم اشأ الاشارة اليه عندما كتبت هذا البحث واصدرته تحت العنوان الآنف الذكر .

ان فكرتى الاساسية فى الواقع ، تتلخص فى انه مادام عالم الاقتصاد عالم ديناميكى دائم الحركة فهو بحاجة الى اسلوب من البحث يشبه اسلوب ابحاث الميكانيك الرياضى . لذلك تمسكت بالحجوم وتطابق الحجوم كما تمسكت بالرموز الرياضية لاعتقادى بانها تؤدى المعانى بشكل مختصر ودقيق . وقد كان بامكانى ان اطلق على هذا البحث عنوانا بهذا المعنى فاسميه مثلا : مكانيك الاقتصاد الراسمالى او ما شابه هذا ولا مافى هذه التسمية من ادعاء وغرور ، ففضلت عنوانى الآنف الذى صدر تحته البحث . من هذا نخلص الى نتيجة هامة هى أن البحث نظرى فى كثير من اقسامه ويشبه فى تجريده ، فى هذه الاقسام ، ابحاث الميكانيك الرياضى . وهو ليعطى الفائدة العملية يجب تطبيقه على الواقع المادى ، تماما كما فى الميكانيك . وقد اشرت الى هذا بكل وضوح فى الصفحة (٨٨) من كتابى فقلت فى آخرها :

« لذلك نجد ان دراسه الحجوم الاقتصاديه الممكنه وانطباقها على الحجوم المالية الممكنة بشكل مجرد عن الواقع هى دراسه نظريه بحته لاتقع ابدا فى العالم الراسمالى .

واننى هنا انتهز الفرصة لاؤكد للاستاذ المهدوى باننى مثله اعتقد ان الازدهار الامثل بالمفهوم الاشتراكى لايقع ابدا فى العالم الراسمالى . وحالة الازدهار الامثل الناتجة عن ميكانيكية تطابق الحجمين المالى والاقتصادى هى حالة راسمالية ونظرية فى ذات الوقت :

اولا : انها حاله راسماليه اذا وقعت (واشدد على حرف الشرط اذا) لاتغير ابدا من الطبيعة الاستغلالية للنظام الراسمالى . اى انه عندما لايصبح مورد الا ويستغل ولا عاطل الا ويعطى عملا ولا آلة الا وتشغل ولا امكانية مالية الا وتستنفد ، فى اقتصاد راسمالى فان هذه الحالة ، على فرض وقوعها ، هى مبدئيا حالة قلقة لاتدوم الا فترة قصيرة من الزمن وذلك بسبب طبيعة النظام الراسمالى المتناقضة . كما ان الاستغلال يبقى ضمن حالة الازدهار هذه . اى انه عندما يشغل كل العمال فى فترة الازدهار الموقتة فان الراسمالى لايدفع للعامل الا ثمن قوة العمل لا مايوازى القيمة الناشئة عن العمل . وهذا بالضبط ، مع بقية التناقضات الراسمالية الناشئة عن التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعمليات الانتاج وبين الشكل الراسمالى الخاص لتملك وسائل الانتاج ونتائجه ، مايسبب قلق حالة الازدهار وعدم ديمومتها .

ثانيا : ان حالة الازدهار الامثل الراسماليه هى حاله نظرية ووقوعها يحتاج الى ظروف لاتفيد المجتمع بل تكون وبالا عليه . فالدول الامبريالية او الدول الراسمالية المتقدمة جدا عندما تشن الحروب والدمار على شعوبها وشعوب غيرها تكون فى حالة الازدهار الراسمالى الامثل . فكل معاملها وعمالها وامكانياتها تكون فى العمل (وان كان جزء كبير من هذا العمل هو للدمار) . اما فى السلم فاننى اتفق تماما مع الاستاذ المهدوى فى ان مجتمعات هذه الدول لاتصل الى الازدهار الامثل ولاتشفى ابدا من البطالة وتعطل الامكانيات المالية والاقتصادية . وبالاختصار فان المقصود من كلمة الازدهار فى المجتمع الراسمالى لايذهب الى المجتمع بل يذهب الى الحركة فى هذا المجتمع ، التى يستغلها الراسماليون ، والحركة قد تكون نافعة او مخربة (كالنشاط فى ايام الحرب) . وقد حسبت اننى اوضحت المعنى النظرى المجرد عندما قلت فى الصفحة ٤٢ العبارة التالية :

« قلنا امكانية لان وقوع الازدهار لايكون بمجرد امكانية حجم مالى ينطبق على حجم اقتصادى بل يجب ان تتحول هذه الامكانية الى واقع » .

كما اننى برهنت فى الصفحتين ٧٠ و ٧١ على ان عمل الدولة الراسمالية لتحسين الحال (اى للانتقال الى الازدهار) غير ممكن ابدا للطبيعة الفوضوية الارتجالية المتصف بها الاقتصاد الراسمالى واكدت هذا فى المقدمة فقلت (صفحة ٨) ان الراسماليين لايتعاطون التخطيط الذى يهدف بناء الاقتصاد بكامله والسير به قدما نحو رفاهية الجميع وزيادة هذه الرفاهية بصورة دائمة . وهذا لايدل ابدا على وجود راى عندى يقول بوقوع ازدهار راسمالى صاعد ابدا يرتبط برأى آخر عندى فى أن سبب عدم تطابق الحجمين المالى والاقتصادى هو نقص وسائل المواصلات او سوء توزيع التجمعات كما قال الاستاذ المهدوى

ومع ذلك فقد ورد فى الصفحة ٤٢ مايلى :

« وهى ليست مجرد حالات نظرية غير واقعية (اى حالات تقصير الحجم المالى عن تغطية الحجم الاقتصادى الممكن) بل المؤسف انها تشكل حالات راهنة وكان يكون هناك مثلا ملايين من الجائعين والجبال من الارزاق الا أن فقدان التماس بين الناس بفقدان وسائله (طرق المواصلات توزيع التجمعات فى البلد بشكل غير ملائم) يمنع من توسع الحجم المالى بحيث يتمكن هذا من تغطية الحجم الاقتصادى الممكن وهذا مايحدث تماما فى العالم الراسمالى المتخلف » .

ان سياق البحث يشرح بشكل قاطع على ان الحجم المالى الممكن (اى الاقصى) فى بلد راسمالى متخلف هو حجم ضئيل (صفحة ٤٤ ـ ٤٥) ولايمكن الا ان يغطى حجما اقتصاديا مساويا له كما ورد فى الصفحه ٣٧ . اى حجما اقتصاديا ضئيلا وضمن حالة راسماليه متاخرة . مفروض فيها كل تناقضات النظام الراسمالى ، يكون تحسين وسائل التماس مساعدا على توسع الحجم المالى ، ونحن دوما فى النظام الراسمالى لانخرج منه . حتى يصل الى الحد الضئيل الممكن وبذلك قد نمنع موت كثير من الجائعين .

على ان الاستاذ المهدوى محق فى ان يفهم من العبارة السابقه مقصودا اكبر من اللازم لوسائل التماس وقد كان على ان اقول نهايتها بشكل آخر .

مثل :

... يمنع من توسع الحجم المالى بحيث يتمكن هذا من تغطية حجم اقتصادى مكافىء له وبذلك ينقذ بعض الناس الجائعين ...

وفى الختام اشكر الاستاذ اسماعيل المهدوى جزيل الشكر على هذه الفرصة التى اتاحها لى لايضاح هذه النقاط .

وتفضلوا ياسيدى رئيس التحرير بقبول فائق الاحترام .

« عفيف البزرى »